جامعة آل البيت
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم اقتصاديات المال والأعمال

تحليل الميزان التجاري الأردني باستخدام نموذج الانحدار الذاتي

Trade Balance Analyses in Jordan using vector Auto-Regression Model

إعداد الطالبة

ضحى محمد السمير

الرقم الجامعي (١٧٢٠٥٠٧٠٠٦)

إشراف

أ.د إبراهيم محمد البطاينة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات المال والأعمال من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة آل البيت

الفصل الدِّراسي الأول

٢٠٢٠/٢٠١٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفويض

أنا الطالبة: ضحى محمد السمير ؛ أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

الاسم: **ضحى محمد السمير**

التوقيع: .....

التاريخ: .....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بأنظمة وتعليمات جامعة آل البيت

أنا الطالبة: ضحى محمد السمير **الرقم الجامعي: (١٧٢٠٥٠٧٠٠٦)**

التخصص: اقتصاديات المال والأعمال **الكليّة: الاقتصاد والعلوم الإداريّة**

أقرُّ بأنني قد التزمتُ بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها الساريّة المفعول، والمتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، إذ أن قمت شخصيًّا بإعداد رسالتي الموسومة بـ:

تحليل الميزان التجاري الأردني باستخدام نموذج الانحدار الذاتي

Trade Balance Analyses in Jordan using vector Auto-Regression Model

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلميّة المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلميّة، كما أنني أتعهد بأنَّ رسالتي هذه غير منقولة أو مستله من رسائل أو كتب أو أبحاث أو أيّة منشورات علميّة تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلاميّة، وتأسيساً على ما تقدم، فإنَّني أتحمل المسؤوليّة بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك، بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلميّة التي حصلت عليها، وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها.

توقيع الطالبة: .....

التاريخ: .....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

تحليل الميزان التجاري الأردني باستخدام نموذج الانحدار الذاتي

Trade Balance Analyses in Jordan using vector Auto-Regression Model

إعداد الطالبة

ضحى محمد السمير

إشراف

أ.د إبراهيم محمد البطاينة

أعضاء لجنة المناقشة:

قرار لجنة المناقشة

تحليل الميزان التجاري الأردني باستخدام نموذج الانحدار الذاتي

Trade Balance Analyses in Jordan using vector Auto-Regression Model

إعداد الطالبة

ضحى محمد السمير

إشراف

أ.د إبراهيم محمد البطاينة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم		التوقيع
أ.د إبراهيم محمد البطاينة	(مشرفاً ورئيساً)	
أ.د حسين علي الزيود	(عضواً)	
أ.د عمر ياسين خضيرات	(عضواً خارجياً)	

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات المال والأعمال من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة آل البيت

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ: / /2019م

الفصل الدراسي الثاني 2020/2019

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهداء

إلى مَثَليَّ الأعلى وقُدوتي والدي العزيز أطال الله في عُمرِه وأمده بموفور الصحة والعافيّة...

إلى من زرعت في قلبي روح الأمل إلى نبض قلبي والدتي الطيبة الحنونة رزقني الله برها وأطال في عمرها ...

إلى سندي وعوني في الحياة أخواني وأخواتي الأعزاء حفظهم الله ورعاهم ...

إلى كل من علمني حرفاً...

إليكم جميعاً أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع...

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر

الحمد الله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، حمداً ملء السموات وحمداً ملء الأرض وحمداً ملء ما بينهما، الحمد لله حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على أمام المرسلين سيدنا محمد بن عبد الله عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

أما بعد، ، ،

كم هي صعبة كلمات الشكر عند انتقائها، والأصعب اختزالها في سطور؛ لأنَّها تشعرنا بمدى قصورها، وعدم إيفائها بحق صانعيها.

ليسرني بأن أتقدم بجزيل الشكر والعرّفان إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد البطاينة المشرف على رسالتي هذه، والذي تكرم بالإشراف على رسالتي، إذ بفضل الله تعالى، ثم بفضل جهوده المضنيّة، وتوجيهاته الرشيدة، وآرائه السديدة، تم إخراج هذه الرسالة إلى حيز الوجود، حيث لم يدخر جهداً أو علماً في لإخراج هذه الرسالة، فجزاه الله عني كل خير وأدامه مناراً للعلم والمعرّفة.

كما يسرني بأنَّ أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرين الأستاذ الدكتور حسين علي الزيود الفاضل، والأستاذ الدكتور عمر خضيرات الفاضل لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، والحكم عليها، بما يقدموه من ملاحظاتهم السديدة، وآرائهم القيمة، سائلاً المولى عز وجل أن يديم عليهما موفور الصحة والعافيّة، وأن يجزيهم عني خير الجزاء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

تفويض..... ج

إقرار والتزام بأنظمة وتعليمات جامعة آل البيت ..... د

الإهداء ..... و

الشكر..... ز

قائمة المحتويات..... ح

قائمة الجداول..... ي

قائمة الأشكال..... ي

الـــملخـــص..... ك

ABSTRACT..... ل

الفصل الأول الإطار العام والدِّراسات السابقة ١

١-١ مقدمة:..... ١

١-٢ مشكلة الدِّراسة: ٢

١-٣ أهميّة الدِّراسة: ٢

١-٤ أهداف الدِّراسة:..... ٣

١-٥ فرضيات الدِّراسة: ٣

١-٦ الدِّراسات السابقة:..... ٤

الفصل الثاني الإطار النظري..... ١١

٢-١ المبحث الأول: التجارة الخارجيّة ١١

٢-٢ المبحث الثاني: الميزان التجاري الأردني..... ٢١

الفصل الثالث منهجيّة الدِّراسة ٣٦

٣-١ المقدمة:..... ٣٦

٣-٢ منهج الدِّراسة:..... ٣٦

٣-٣ أسلوب الدِّراســة:..... ٣٦

٣-٤ متغيرات الدِّراسة: ٣٦

٣-٥ الأساليب الإحصائيّة: ٣٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع تحليل البيانات ٤١
٤-١ المقدمـــة: ٤١
٤-٢ اختبار سكون السلاسل الزمنيّة: ٤١
٤-٣ اختبار التكامل المشتركCointegration Test: ٤٣
٤-٤ اختبار الارتباط الذاتي ٤٥
٤-٥ اختبار الاستقراريّة: ٤٦
٤-٦ العلاقة السببيّة بين المتغيرين ٤٩
الفصل الخامس مناقشة النتائج والتوصيات ٥١
٥-١ النتائج ٥١
٥-٢ الاستنتاجات: ٥٢
٥-٣ التوصيات: ٥٢
المراجع ٥٣
المراجع العربية ٥٣
المراجع الأجنبيّة ٥٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(١)	الصادرات والمستوردات الأردنيّة (١٩٩٠-١٩٩٧) وتأثيرها على الميزان التجاري	٤٠
(٢)	الصادرات والمستوردات الأردنيّة (٢٠٠٠-٢٠٠٩) وتأثيرها على الميزان التجاري	٤١
(٣)	الصادرات والمستوردات الأردنيّة (٢٠١٠-٢٠١٨) وتأثيرها على الميزان التجاري	٤٢
(٤)	نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنيّة	٥٢
(٥)	نتائج اختبار سكون البواقي	٥٣
(٦)	اختبار التكامل المشترك	٥٥
(٧)	اختبار الارتباط التسلسلي	٥٦
(٨)	اختبار العلاقة طويلة الأجل	٥٨
(٩)	اختبار العلاقة قصيرة الأجل	٥٩
(١٠)	سرعة التعديل نحو التوازن في الأجل الطويل	٥٩
(١١)	نتائج اختبار العلاقة السببيّة بين المتغيرات	٦٠

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
١	تطور عجز الميزان التجاري الأردني في الفترة (١٩٩٠-١٩٩٩)	٤١
٢	تطور عجز الميزان التجاري الأردني في الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٩)	٤٢
٣	تطور عجز الميزان التجاري الأردني في الفترة (٢٠١٠-٢٠١٨)	٤٣
٦	اختبار استقراريّة النموذج	٥٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحليل الميزان التجاري الأردني باستخدام نموذج الانحدار الذاتي

إعداد
ضحى محمد السمير
بإشراف الأستاذ الدكتور
إبراهيم محمد البطاينة

الـــملخـــص

هَدفَت هذه الدِّراسة إلى تحليل الميزان التجاري الأردني في الفترة الممتدة من (١٩٩٠-٢٠١٨)، وذلك من خلال تحليل حجم الصادرات والمستوردات الأردنيّة خلال فترة الدِّراسة.

تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بهدف تحليل الميزان التجاري الأردني وتحليل حجم الصادرات والمستوردات الأردنيّة في الفترة الممتدة من (١٩٩٠-٢٠١٨)، كذلك تم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي (vector Auto-Regression Model) لتحليل الميزان التجاري الأردني.

اظهرت نتائج الدِّراسة أن الصادرات والمستوردات الأردنيّة غير مستقرة عند إجراء اختبار(ADF) و(PP) وبعد أخذ الفرق الأول أصبحت كل المتغيرات تتسم بالاستقرار عند مستوى معنويّة ($\alpha<0.05$)، وأن البواقي تتسم بالسكون عند إجراء اختبار(ADF) و(PP) عند المستوى، كما أظهرت النتائج عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدِّراسة، وخلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي، وعدم وجود علاقة سببيّة من المستوردات الى الصادرات، كما أظهرت نتائج اختبار (Wald Test) للعلاقة قصيرة الأجل إن المستوردات لا توثر على الصادرات في الأجل القصير، كذلك أظهرت نتائج اختبار (Wald Test) للعلاقة طويلة الأجل بعدم وجود علاقة طويلة الأجل وبأن المستوردات لا تؤثر على الصادرات في الأجل الطويل.

وقد أوصت الدِّراسة بالعمل على تنويع الصادرات ومحاولة رفع مستوى القطاعات الإنتاجيّة من حيث الميزة النسبيّة والجودة لسد ما يمكن تلبيته من الطلب المحلي.

الكلمات المفتاحيّة: الميزان التجاري، نموذج الانحدار الذاتي، الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Trade Balance Analyses in Jordan using vector Auto-Regression Model

By: Duha Mohammad Al-Smair

Supervisor: prof. Ibrahim Mohammad Al- Bataineh

ABSTRACT

This study aimed to Trade Balance Analyses in Jordan using vector Auto-Regression Model from (١٩٩٠-٢٠١٨), by analyzing the volume of Jordanian exports and imports during the study period.

A descriptive analytical approach was adopted to analyze the Jordanian trade balance and analyze the volume of Jordanian exports and imports during the period (١٩٩٠-٢٠١٨).

The results of the study showed that Jordanian exports and imports were unstable when ADF and PP were tested. After the first difference, all variables were stable at a significant level (α> ٠.٠٥), and the rest were silent when ADF and PP were tested. The results also showed that there is no common integration relationship between the study variables, the model is free from the problem of serial linkage, and there is no causal relationship from imports to exports, as the results of the Wald Test test for the short term relationship showed that imports do not affect exports in Short-term, Wald Test results for the long-term relationship are also shown There is no long-term relationship that imports do not affect long-term exports.

The study recommended further trade agreements between Jordan and countries where the economic level is close to that of the Jordanian economy.

Kay Words: Trade Balance , vector Auto-Regression Model Methods, Jordan.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول
الإطار العام والدِّراسات السابقة

١-١ مقدمة:

شَهِد الاقتصاد الأردني تطورات كبيرة، ومتلاحقة في شتى مجالاته، جاءت هذه التغيرات في خضم تسارع وتيرة العولمة الاقتصاديّة، التي أدت إلى إزالة قيود حركة التجارة الدوليّة، من خلال إزالة العوائق التي تواجه رؤوس الأموال، والتدفقات الماليّة، وذلك بتحرير التجارة العالميّة، من هنا فقد أخذ الأردن كغيره من البلدان الناميّة بالانخراط والاندماج بعمليات الإصلاح الاقتصادي والانفتاح على الأسواق العالميّة، والتوجه إلى خصخصة مؤسساته العامة، والتقليل من حجم مؤسسات القطاع العام، وتمكين القطاع الخاص من قيادة الاقتصاد الوطني.

وقَد تَوجهت السلطات السياسيّة والاقتصاديّة في الأردن إلى استخدام أدوات لرسم السياسيّة الاقتصاديّة والماليّة والنقديّة، والتي كان من أبرزها ميزان المدفوعات كمعيار لقياس المؤشرات الاقتصاديّة، والتي يُعتبر من أهمها الميزان التجاري، الذي يعكس العلاقات الاقتصاديّة الدوليّة والتجارة الخارجيّة، حيث يُعتبر الميزان التجاري رصيداً للعمليات التجاريّة المتمثلة بالصادرات والمستوردات من سلع وخدمات.

وعليه فإنّ عمليات التجارة الخارجيّة الأردنيّة تُعتبر مرآه للوضع الاقتصادي، ومؤشراً على مستوى سلامة السياسة الاقتصاديّة، وكمؤشر للأداء الاقتصادي الكلي، وبالتالي فإنّ استقرار الميزان التجاري في الأردن يُعتبر مؤشراً للاستقرار السياسي والاقتصادي الذين يرتبطان بعلاقة طرديّة فيما بينهما، وإنّ اختلال الميزان التجاري يُعتبر مؤشراً على فشل السياسات الاقتصاديّة، ومؤشراً بأنّ الوضع الاقتصادي العام غير مستقر، ونظراً لأنّ الأردن يتمتع بموقع يقع في وسط استراتيجي، فإنّه من المتوقع أن يكون مركزاً لجذب الاستثمارات، ومركزاً للتبادل التجاري على المستوى الإقليمي، إلا أنّه وفي ظل ارتفاع المديونيّة الخارجيّة للأردن، وتراجع وفشل العديد من السياسات الاقتصاديّة، فإنه تثور ثمة مشكلات اقتصاديّة تكمن في اختلال الميزان التجاري للأردن، ومن هنا جاءت فكرة هذه الدِّراسة لتحليل الميزان التجاري الأردني باستخدام نموذج الانحدار الذاتي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-٢ مشكلة الدِّراسة:

عانى الأردن منذ ثمانينيات القرن الماضي عجزاً في ميزانه التجاري، أفرزَ هذا العجز اختلالات كبيرة في الاقتصاد الأردني، ساهمت هذه الاختلالات في ارتفاع أسعار المستوردات، إلا أنّ الأردن اتجه في تسعينيات القرن الماضي إلى توقيع العديد من الاتفاقيات التجاريّة كاتفاقيّة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكيّة والاتحاد الأوروبي، كذلك الانضمام إلى منظمة التجارة العالميّة (WTO) كمحاولة للخروج من الأزمات الاقتصادية، والانفتاح على الأسواق العالمية، إلا أنّه بالرغم من ذلك بقي يعاني من العجز في الميزان التجاري.

وعليه فإن مشكلة هذه الدِّراسة تتمحور في تحليل الميزان التجاري الأردني من خلال الكشف فيما إذا كان هنالك علاقة تكامل مشترك، أو علاقة طويلة أو قصيرة الأجل، أو علاقة سببية فيما بين المستوردات والصادرات الأردنية، وعليه تم صياغة المشكلة البحثيّة لهذه الدِّراسة بالسؤال الرئيسي الآتي:

١- **ما واقع الميزان التجاري الأردني في الفترة الممتدة من ١٩٩٠-٢٠١٨؟** ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعيّة الآتيّة:
   أ. ما واقع الصادرات الأردنيّة في الفترة الممتدة من ١٩٩٠-٢٠١٨؟
   ب. ما واقع المستوردات الأردنيّة في الفترة الممتدة من ١٩٩٠-٢٠١٨؟
٢- **هل هناك علاقة فيما بين الصادرات والمستوردات الأردنية في الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)؟** ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:
   أ. هل يوجد علاقة تكامل مشترك بين المستوردات والصادرات الأردنية؟
   ب. هل يوجد علاقة طويلة الأجل بين المستوردات والصادرات الأردنية؟
   ج. هل يوجد علاقة قصيرة الأجل بين المستوردات والصادرات الأردنية؟
   د. هل يوجد علاقة سببيّة بين المستوردات والصادرات الأردنية؟

١-٣ أهميّة الدِّراسة:

تأتي أهميّة هذه الدِّراسة من خلال ما تقدمه من إطار تحليلي للميزان التجاري والتجارة الدوليّة الأردنيّة، كذلك من خلال ما تقدمه من تحليل للصادرات والمستوردات الأردنيّة خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٠-٢٠١٨، إضافة إلى بيان العوامل المؤثرة في الميزان التجاري الأردني للوصول إلى إيجاد أدوات قد تُسهِم في تعزيز النمو الاقتصادي في الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-٤ أهداف الدِّراسة:

تهدف هذه الدِّراسة إلى ما يأتي:

١- تحليل الميزان التجاري الأردني في الفترة الممتدة من ١٩٩٠-٢٠١٨.
٢- تحليل الصادرات الأردنيّة في الفترة الممتدة من ١٩٩٠-٢٠١٨.
٣- تحليل المستوردات الأردنيّة في الفترة الممتدة من ١٩٩٠-٢٠١٨.
٤- الكشف فيما إذا كان هنالك علاقة فيما بين المستوردات والصادرات الأردنية.

١-٥ فرضيات الدِّراسة:

H.١ **الفرضية الرئيسية الأولى:** لا يوجد احتواء للسلسلة الزمنيّة للمستوردات والصادرات الأردنية على جذر الوحدة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq ٠.٠٥$).

H.٢ **الفرضية الرئيسية الثانية**: لا يوجد تكامل مشترك بين المستوردات والصادرات الأردنية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq ٠.٠٥$).

H.٣ **الفرضية الرئيسية الثالثة**: لا يوجد مشكلة في الارتباط التسلسلي في النموذج عند مستوى معنوية ($\alpha \leq ٠.٠٥$).

H.٤ **الفرضية الرئيسية الرابعة**: لا يوجد علاقة طويلة الأجل بين المستوردات والصادرات الأردنية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq ٠.٠٥$).

H.٥ **الفرضية الرئيسية الخامسة:** لا يوجد علاقة قصيرة الأجل بين المستوردات والصادرات الأردنية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq ٠.٠٥$).

H.٦ **الفرضية الرئيسية السادسة**: لا يوجد علاقة سببيّة بين المستوردات والصادرات عند مستوى معنوية ($\alpha \leq ٠.٠٥$).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦-١ الدِّراسات السابقة:

٦-١-١ الدِّراسات العربيّة:

١- دِّراسة ابن لغيصم (٢٠١٦) بعنوان: أثر التجارة الخارجيّة في نمو وتطور الاقتصاد في المملكة العربيّة السعوديّة.

هَدفَت هذه الدِّراسة إلى تحليل أثر التجارة الخارجيّة في المملكة العربيّة السعوديّة على التنميّة الاقتصاديّة خلال الفترة الممتدة من (١٩٩٠-٢٠١٤) واعتمدت الدِّراسة على المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي Vector Auto-Regressive لتحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصاديّة محل الدِّراسة، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدِّراسة أن الناتج المحلي الإجمالي يتأثر بالميزان التجاري، كذلك أظهرت النتائج وجود علاقة طرديّة ذات دلالة إحصائيّة بين الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري، وأن الصادرات من النفط لها تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائيّة على الناتج المحلي الإجمالي.

٢- دِّراسة خلف (٢٠١٧) بعنوان: الميزان التجاري وتنميّة الصادرات غير النفطيّة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠١٠- ٢٠١٦).

هَدفَت هذه الدِّراسة إلى تحليل الميزان التجاري العراقي في الفترة (٢٠١٠-٢٠١٦) وبيان مدى مساهمة الصادرات غير النفطيّة في الاقتصاد العراقي ونمو الناتج المحلي الإجمالي، استخدمت الدِّراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أسلوب التحليل الوصفي، وقد أظهرت نتائج هذه الدِّراسة أنَّ العراق تعتمد في ميزانها التجاري على الصادرات النفطية فقط، كذلك أظهرت النتائج وجود انخفاض في الصادرات غير النفطيّة في الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ارتفاع مساهمة صادرات النفط في الناتج المحلي الإجمالي، والنمو في الناتج المحلي الإجمالي هو نمو غير مستقر؛ لاعتماده على إيرادات الصادرات النفطيّة المتذبذبة بسبب التقلبات في أسعار النفط العالميّة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دِّراسة السواعي (٢٠١٧) بعنوان: محددات الميزان التجاري الأردني: نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنيّة الموزعة.

هَدفَت هذه الدَّراسة إلى بحث العلاقة قصيرة المدى وطويلة المدى بين الميزان التجاري والدخل وعرض النقد وسعر الصرف لحالة الاقتصاد الأردني، استخدمت هذه الدِّراسة المنهج القياسي بالاعتماد منهجيّة اختبار الحدود (BTA) واختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ في إطار نموذج الانحدار الذاتي لفجوات الموزعة، وقد أظهرت نتائج هذه الدَّراسة وجود علاقة متزنة بين المتغيرات، وأن عرض النقد والدخل يلعبان دوراً كبيراً في تحديد سلوك الميزان التجاري، كما يساعد سعر الصرف على تحسين الميزان التجاري.

٣- دِّراسة بريهي (٢٠١٧) بعنوان: الاختلال الهيكلي للميزان التجاري العراقي للمدة (١٩٩٤-٢٠١٤) دِّراسة تحليليّة.

هَدفَت هذه الدِّراسة إلى بيان واقع القطاع التجاري للعراق من خلال بيان المعوقات ذات التأثير السلبي على الميزان التجاري، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد أظهرت النتائج أن عدم قدرة الصناعات المحليّة على الاستمرار بالإنتاج والمنافسة في الأسواق المحليّة والخارجيّة وسوء توزيع واستخدام الموارد أدى إلى وجود انكشاف اقتصادي للعالم الخارجي.

٤- دِّراسة عليمات وبطاينة (٢٠١٨) بعنوان: أثر الصادرات الزراعيّة على الميزان التجاري الأردني.

هَدفَت هذه الدِّراسة إلى بيان أثر الصادرات الزراعيّة على الميزان التجاري الأردني للفترة من (٢٠٠٧-٢٠١٦)، استخدمت الدِّراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط، وأظهرت نتائج الدِّراسة وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائيّة للصادرات الزراعيّة على الميزان التجاري الأردني، وذلك أنَّه كلما زادت الصادرات الزراعيّة يقل العجز في الميزان التجاري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- دِّراسة حسين وعلي (٢٠١٨) بعنوان: أثر الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري في العراق للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٥.

هَدفَت هذه الدِّراسة إلى توضيح أثر الصادرات على مؤشرين من مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي والخارجي باستخدام معادلة الانحدار الخطي، وقد أظهرت نتائج هذه الدِّراسة أنّ زيادة الصادرات بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، كذلك أنّ زيادة الصادرات بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى تساهم في زيادة الفائض في الميزان التجاري.

١-٥-٢ الدِّراسات الأجنبيّة:

١- دِّراسة (Ali & Naz & Yaqub, ٢٠١٥) بعنوان:

Empirical Analysis of the Determinants of Trade Balance in Post-liberalization Ghana

تحليل تجريبي لمحددات الميزان التجاري في غانا بعد التحرير

هَدفَت هذه الدِّراسة تحليل تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي والأجنبي المباشر والاستثمار والميزان التجاري على النمو الاقتصادي في غانا خلال الفترة الزمنيّة (١٩٩٠-٢٠١٤) تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على اختبار جذر الوحدة للتأكد من ثبات المتغيرات كذلك تم استخدام اختبار التكامل المشترك، وقد أظهرت نتائج الدِّراسة أنّ هناك تأثيراً كبيراً للمتغيرات المستقلة: الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجيّة على الناتج المحلي الإجمالي، ووجود علاقة سلبيّة بين الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري.

٢- دِّراسة (Wu, ٢٠١٨) بعنوان:

Estimation of the J-Curve: An Empirical Analysis Based on the Trade Balance between Australia and China

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحليل تجريبي على أساس الميزان التجاري بين أستراليا والصين

هَدفَت هذه الدِّراسة إلى تحليل الميزان التجاري بين كل من استراليا والصين، استخدمت الدِّراسة المنهج القياسي من خلال نموذج ECM وتحليل التكامل المشترك لاختبار (١٩) صناعة يتم تداولها بين الصين وأستراليا باستخدام البيانات السنويّة خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٦ لتقدير تأثيرات J-Curve قصيرة المدى وتأثيرات J-Curve طويلة المدى، أظهرت النتائج ثبات (١٣) صناعة من أصل (٤٣)، وذلك من خلال تأثيرات J-Curve على المدى القصير، كما أثبتت (٤) صناعات فقط مع تأثيرات J-Curve على المدى الطويل، كذلك أظهرت النتائج أنّه بسبب تأثير التأخير الزمني، فإنّ تخفيض قيمة الين الصيني ليس له أي تأثير طويل الأجل على الميزان التجاري بين الصين وأستراليا وبالتالي إذا كان هناك تقلب غير طبيعي في سعر الصرف فلن يتأثر له الميزان التجاري.

٣- دِّراسة (Ydyrys & Munasipova, ٢٠١٨) بعنوان:

Econometric Analysis of Effect of Oil Price Change, Trade Balance and other Variables on Inflation

تحليل تغير أسعار النفط على الميزان التجاري وبعض المتغيرات الأخرى

هَدفَت هذه الدِّراسة إلى تحليل تأثير التقلبات أسعار النفط العالميّة على التضخم، ولتحقيق هذا الهدف تم مقارنة البيانات الخاصة بالولايات المتحدة وروسيا من خلال التحكم في أسعار الصرف والفوائد والنمو والمستوردات والصادرات والعرض النقدي للفترة ما بين (١٩٩٩-٢٠١٤)، تم في هذه الدِّراسة استخدام المنهج القياسي بالاعتماد على نماذج FGLS، وقد أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي لسعر النفط على معدل التضخم في الولايات المتحدة فقط، ووجود تأثير سلبي على التضخم في روسيا.

٤- دِّراسة (Oskooee & Baek, ٢٠١٨) بعنوان:

Asymmetry cointegration and the J-curve: new evidence from Korean bilateral trade balance models with her ١٤ partners

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحليل التباين المشترك والانحدار الذاتي دليل جديد من نماذج الميزان التجاري لكوريا وشركائها الأربعة عشر

هَدفَت هذه الدِّراسة إلى إدخال أساليب الاقتصاد القياسي من خلال تقييم النظريات القديمة وظاهرة المنحنى J، ومنهج التأخير الخطي التلقائي الموزع (ARDL) للتحقيق في الظاهرة بين كوريا وكل من شركائها التجاريين الأربعة عشر، تم استخدم منهج ARDL غير الخطي لإظهار أنّه في معظم الحالات يكون للتغييرات في أسعار الصرف آثاراً غير متماثلة قصيرة الأجل وطويلة الأجل على الأرصدة التجاريّة الثنائيّة، يعتمد فصل الاستهلاك عن التقدير، الذي يعد السمة الرئيسيّة للنموذج اللاخطي، على التعديل غير الخطي لسعر الصرف ويوفر دعماً أكبر نسبيًا لتأثير منحنى J.

٥- دِّراسة (Yiheyis & Musila, ٢٠١٨) بعنوان:

The dynamics of inflation, exchange rates and the trade balance in a small economy

ديناميكيات التضخم وأسعار الصرف والميزان التجاري في الاقتصاد الصغير

هَدفَت هذه الدِّراسة إلى تحليل العلاقة الزمنيّة بين التضخم وتغير سعر الصرف وآثارها على الميزان التجاري في أوغندا، والتي شهدت عجزًا تجاريًا مستمرًا، وارتفاع معدلات التضخم وتراجع التضخم، بالإضافة إلى إعادة هيكلة كبيرة في أسعار الصرف وغيرها من عمليات التحرير، تم اختبار ديناميكيات المتغيرات على المدى القصير ونمط علاقاتها على المدى الطويل من خلال اختبار التكامل المشترك، وقد أظهرت نتائج الدِّراسة إلى أنّ الانخفاض على المدى الطويل يؤدي إلى زيادة التضخم، وأنّ كلا من الاستهلاك والتضخم لا يؤثران بشكل كبير على الميزان التجاري، كما أظهرت النتائج أنّ ديناميكيات المتغيرات على المدى القصير المقدرة إلى وجود علاقة سببيّة بين الميزان التجاري وسعر الصرف الحقيقي وبين سعر الصرف الحقيقي والتضخم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دِّراسة (Bonga, ٢٠١٨) بعنوان:

Trade Balance Analysis in Zimbabwe: Import and Export Examination Using Vector Auto-Regression Model

تحليل الميزان التجاري في زيمبابوي: أختبار الصادرات والمستوردات باستخدام نموذج الانحدار الذاتي

هَدفَت هذه الدِّراسة إلى تحليل الميزان التجاري في زيمبابوي: اختبار الصادرات والمستوردات باستخدام نموذج الانحدار الذاتي، وذلك من خلال الكشف عن العلاقة بين مكونات الميزان التجاري المستوردات والصادرات خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٧)، لإجراء هذه الدِّراسة، وقد أظهرت نتائج الدِّراسة ارتفاعًا عامًا في كل من الصادرات والمستوردات، لكن المستوردات أعلى بكثير من المستوردات طيلة فترة الدِّراسة، سواء للبضائع أو لغير البضائع.

٦- دِّراسة (Akoto & Sakyi, ٢٠١٩) بعنوان:

Empirical Analysis of the Determinants of Trade Balance in Post-liberalization Ghana

التحليل التجريبي لمحددات الميزان التجاري في غانا بعد التحرير

هَدفَت هذه الدِّراسة إلى بحث محددات الميزان التجاري في غانا بعد التحرير والتي تغطي الفترة ١٩٨٤-٢٠١٥، تم استخدام المنهج التحليلي القياسي من خلال تطبيق اختبار صلاحيّة النموذج (Marshall-Lerner) ونموذج التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ ضمن إطار الانحدار الذاتي الموزع المتماثل وغير المتماثل، وقد أظهرت النتائج أن الإنفاق الاستهلاكي للأسر، ونفقات الاستهلاك الحكومي والأسعار المحليّة هي سلبيّة على المدى الطويل والقصير، في حين أن الدخل الأجنبي وعرض النقود إيجابيان على المدى القصير، وأظهرت نتائج تحليل التباين أن الإنفاق الاستهلاكي للأسر يسهم بدرجة كبيرة في التباين في الميزان التجاري.

١-٥-٣ ما يميز الدِّراسة الحاليّة عنها:

في ضوء استعراض الدِّراسات العربيّة والأجنبيّة السابقة تبين أن هناك العديد من نقاط الالتقاء والاختلاف فيما بين الدِّراسة الحاليّة والدِّراسات السابقة، وكانت على النحو الآتي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تميزت الدِّراسة الحاليّة عن الدِّراسات السابقة في عدة جوانب من أهمها: أن الدِّراسة الحاليّة تقوم على تحليل الميزان التجاري والصادرات والمستوردات في الأردن، كذلك تقوم الدِّراسة الحاليّة باختبار أثر الصادرات والمستوردات على الميزان التجاري، فضلاً عن أن الدِّراسة الحاليّة تخدم بنتائجها صانعي القرار في الحكومة الأردنيّة.

١- كما تميزت الدِّراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها بحثت علاقة التكامل المشترك بين المستوردات والصادرات، والعلاقة طويلة الأجل بين المستوردات والصادرات الأردنية، والعلاقة قصيرة الأجل بين المستوردات والصادرات، كذلك بحثت علاقة سببيّة بين المستوردات والصادرات، وهذا ما لم تتطرق له أياً من الدِّراسات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني
الإطار النظري

تضمن هذا الفصل الإطار النظري المتعلق بموضوع الميزان التجاري الأردني في المبحث الأول من هذا الفصل، كما تم تناول التجارة الخارجيّة الأردنيّة وأثرها على الميزان التجاري في المبحث الثاني.

٢-١ المبحث الأول: التجارة الخارجيّة

إنّ التجارة الدوليّة تُعتبر إحدى أبرز قنوات الربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي، وهي المحرك الأساسي لتحقيق النمو الاقتصادي، وكمصدر لتحقيق الأرباح، إضافة إلى أنّ التجارة الخارجيّة هي المحصلة النهائيّة للأنشطة الاقتصاديّة، فضلاً عن الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه في الانتاج والدخل القومي والاستهلاك والتكوين الرأسمالي وتوزيع الاستثمارات المتنوعة في الاقتصاد (عبد وعساف وأحمد، ٢٠١٩).

وتُعتبر التجارة الخارجيّة من الأدوات الاقتصاديّة ذات الأهميّة البالغة، وذلك نظراً لدورها الفعال في تنشيط الاقتصاد في مختلف مجالاته، وقد برزت التجارة الدوليّة في المنطقة كنتيجة لدخول الاقتصاديات في العولمة، ونظراً للدور الذي يمكن أن تؤديه في تنميّة وتطوير الاقتصاديات، وتحسين العلاقات السياسية فيما بين الدول من خلال تبادل السلع والخدمات، والسعي إلى تحقيق التوازن فيما بين الصادرات والمستوردات (جويد، ٢٠١٣).

وتجدُر الإشارة إلى أنَّ التجارة الخارجيّة تُعتبر إحدى الأنشطة الحيويّة للتنميّة الاقتصاديّة، حيث تُعتبر مؤشراً هاماً في تمكين الدول من الإنتاجيّة والتنافسيّة في الأسواق الدوليّة، وذلك نظراً لارتباطها بالإمكانيات الإنتاجيّة للدولة، ومقدرة الدولة على تصدير منتجاتها، فالدول المنتجة أو الصناعيّة التي تقوم بتصدير منتجاتها تضمّن ثبات اقتصادها وتُسهِم في رفع مستوى التنميّة الاقتصاديّة والاقتصاد الكلي لها (لغيصم، ٢٠١٦).

وتُشكل التجارة الخارجيّة مسألة مركزيّة في العلاقات بين الدول، كما أنّها تسمح للدول التي تقوم بالتبادل التجاري فيما بينها باستهلاك أكثر مما تقوم بإنتاجه من مواردها الخاصة، إضافة إلى أنّ التجارة الخارجيّة تسمح بتوسيع منافذ التوزيع لمنتجاتها (Lasary, ٢٠١٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد سَعى الأردن في العقود الأخيرة إلى تقليص القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال ومنح حوافز للمستثمرين، وذلك من منطلق أنّ رؤوس الأموال الأجنبيّة المستثمرة تُعتبر عاملاً رئيسياً من عوامل تكوين رأس المال الحقيقي للدول الناميّة، جاء ذلك نتيجة للانتشار الملحوظ في تبادل السلع والخدمات وانتقال عناصر الإنتاج المختلفة وتبادلها (بهنام، ٢٠١٨).

٢-١-١ مفهوم التجارة الخارجيّة:

يشير مفهوم التجارة الخارجيّة إلى التبادلات التي تحصل بين الدول من سلع وأفراد ورؤوس أموال تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسيّة مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصاديّة تقيم في وحدات سياسيّة وجغرافيّة مختلفة (Marchand, ٢٠٠٨).

وعُرِّفت التجارة الخارجيّة بأنها الصفقات الاقتصاديّة التي يتم تبادلها عبر الحدود الوطنيّة السياسيّة والتي تتم في ثلاثة صور وهي: السلع والأفراد والمنتجات (الوادي، ٢٠٠٩).

كما تعرّف التجارة الخارجيّة بأنَّها: المُعاملات التجاريّة التي تحدث بين الدول، والتي تَحدُث فيما بين وحدتين كل واحدة منها لها ميزتها النسبيّة، مما يُحدِث مزايا مختلفة في الأسعار يؤدي إلى اختلاف تكلفة الإنتاج بما يُحفِز التجارة بين الدولتين (شفيع، ٢٠١٨).

وتُعرَّف التجارة الدوليّة أيضاً بأنّها: "مجموعة من الأنشطة التجاريّة التي تهدف إلى تداول وتبادل المنتجات ما بين الدولة ودول أخرى، بحيث تؤدي قدرة الدولة في تبادل المنتجات أو الخدمات أو رؤوس الأموال عاملاً مهماً في النمو والتكامل الاقتصادي الذي تنعكس آثاره بشكل مباشر على الناتج المحلي الإجمالي (Smriti, ٢٠١٧).

وتجدُر الإشارة بأنَّ التجارة الدوليّة تُتيح فرص التنوع في التخصص أمام الدول، وتُسهِم في زيادة الإنتاج والاستهلاك العالمي، وبالتالي تُحقِق التجارة الدوليّة زيادة الرفاهيّة العالميّة، فضلاً عن مساهمتها في توسيع رقعة الأسواق المحليّة والعالميّة، وتَفسح المجال أمام المنتجين المحليين لتقديمهم للمنتجات الجديدة، وتمكينهم من التنافس (مطر، ٢٠١١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي ضوء ما سبق يمكن تعريف التجارة الخارجيّة بأنّها المعاملات التجاريّة التي تحدث بين الدول بهدف تصدير واستيراد منتجات أو أموال أو أفراد، بحيث تتميز الصادرات من دولة إلى أخرى بميزة نسبيّة تميزها عن الصناعة المحليّة في دولة المستوردة.

٢-١-٢ أهميّة التجارة الخارجيّة:

تُعتبر التجارة الدوليّة من المقومات الاقتصاديّة للدولة، وذلك من خلال ما تُسهِم به من زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال التخصص في المنتجات التي تتميز فيها الدولة، وبالتالي تُسهِم في رفع مستوى الدخل القومي، إذ تقوم التجارة الدوليّة على تمويل العديد من المشاريع من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول الناميّة، مما يُمكّنها من الاستعانة بالأيدي العاملة والخبرات الخارجيّة في سبيل تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالي، يحتاج إلى كوادر فنيّة وتقنيّة مدربة، وبالتالي فإن الدولة تَتمكّن من خلال هذه الأداة الاقتصاديّة من تحويل المدخرات المحليّة إلى استثمارات (عبدالمطلب، ٢٠١١).

ومن جهة أُخرى فأنَّ التجارة الخارجيّة تُسهِم في رفع جهود التكامل الاقتصادي، وذلك من خلال تحول الدول من إنتاج المنتجات ذات المستوى المتدني إلى المنتجات ذات المستوى الأفضل (Stojadinovic, ٢٠١٦).

كما أنَّ التجارة الخارجيّة تؤدي دوراً هاماً في أغلب الاقتصادات الناميّة والمتقدمة، حيث تُعزز العلاقات بين الدول من خلال ما تقوم على أساسه من تشبيك وترابط، تؤثر في مختلف أنشطتها الاقتصاديّة، كما تُسهِم في تقسيم التخصص على مستوى الدولة وعلى المستوى العالمي، فهنالك دول تتميز بوفرة مواردها الطبيعيّة وهي التي تقوم بتصدير المواد الخام إلى الدول الصناعيّة، لتقوم الأخيرة بإنتاجها ومن ثم تصديرها إلى دول أخرى، ومن جهة أخرى تساعد التجارة الخارجيّة في توفير خيار أفضل للمستهلكين من خلال المنتجات الجديدة التي تتاح في جميع دول العالم(Satnalika, ٢٠١٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن جهة أخرى تبرز أهميّة التجارة الخارجيّة من أنَّها تُعتبر مؤشراً هاماً على قدرة الدول الإنتاجيّة وكفاءتها، ومستوى تنافسيتها في السوق العالميّة، وذلك نظراً لارتباطها بالإمكانيات المتاحة وقدرة الدولة على الاستيراد والتصدير، وذلك ينعكس على الأداء الاقتصادي الكلي للدولة، وعلى رصيدها من العملات الأجنبيّة (بريهي، ٢٠١٧).

كما تُؤدي التجارة الدوليّة دوراً بارزاً في الحدّ من الفقر والبطالة من خلال ما تُؤديه من زيادة الدخل القومي بما ينعكس على زيادة الانتاجيّة وبالتالي تعزيز المستوى المعيشي للأفراد، فضلاً عن دورها في خفض تكاليف المنتجات المستوردة، وزيادة القيمة المضافة للمنتجات، وتلعب أيضاً التجارة الدوليّة دوراً هاماً في تعزيز الابتكار الناتج عن التبادل المعرّفي للخبرات ودفع عجلة التنميّة الاقتصاديّة، وتوسيع رقعة النشاط التجاري للدولة (Vijayasri, ٢٠١٨).

وتجدر الإشارة بأن التجارة الخارجيّة تمنح الدولة قيمة إضافيّة من خلال تعزيز نمو الصادرات الوطنيّة التي تؤثر بدورها إيجابياً في نمو الدخل القومي بسبب ازدياد حجم التبادل التجاري، حيث تقوم التجارة الخارجيّة بتوسيع نطاق السوق الذي بدوره يعزز من الانتاج واستغلال المواد المعطلة من مدخلات ومخرجات، فضلاً عن زيادة التقدم التكنولوجي وتطوير القدرة الإنتاجيّة المحليّة، ونقل وتطوير التكنولوجيا والثقافة الحضاريّة بين الدول (سلمان، ٢٠١٥).

٢-١-٣ دوافع قيام التجارة الخارجيّة:

ترتبط دول العالم في الوقت الراهن ببعضها البعض ارتباطاً وثيقاً من خلال مُمارسة عمليات التجارة الخارجيّة، وقد عزز هذا النوع من التجارة توطيد العلاقات الاقتصاديّة والسياسيّة فيما بين الدول، وقد تزايد حجم التجارة الخارجيّة الدوليّة تبعاً لتخصص بعض الدول بإنتاج سلع تكاد تكون حصريّة في بعض الأحيان، وفي أحيان أخرى تلعب المنافسة في الجودة والتكاليف دوراً كبيراً في التجارة الدوليّة، وقد انعكس ذلك على حركة رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات الإداريّة، حيث أصبحت رؤوس الأموال أكثر تكاملاً مع السابق، حتى أصبحت التجارة الخارجيّة جزءاً من التكامل الاقتصادي للدولة (الكليدار، ٢٠١٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد برزت الحاجة للتجارة الدوليّة انطلاقاً من أن الاقتصاد يتعامل مع التوزيع الملائم والاستغلال الفعال للموارد النادره، ومن هذا المنطلق تهتم التجارة الدوليّة بتخصيص الموارد الاقتصاديّة بين الدول، من خلال خطوط الإنتاج وبيعها في الأسواق التنافسيّة، مما يوفر فوائد الإنتاج الفعال كالجودة الأفضل والسعر الأقل لجميع الناس في العالم، وذلك نظراً لعدم وجود دول مكتفيّة ذاتياً بشكل تام (Vijayasri, ٢٠١٣).

ويرى البعض بأن من أهم دوافع قيام التجارة الخارجيّة ترجع إلى المشكلات الاقتصاديّة التي تدعى بالندرة النسبيّة، إذ لا يمكن أن يتوافر في دولة ما جميع مواردها الإنتاجيّة والصناعيّة والمواد الخام، كما لا تستطيع اتباع سياسة اكتفاء ذاتي، ومن هذا المنطلق فإن التجارة الخارجيّة تتيح الفرصة في توسيع رقعة القدرة التنافسيّة والتسويقيّة (العبادلة، ٢٠١٥ ؛ الخانقي، ٢٠١٦).

٢-١-٤ سياسات التجارة الخارجيّة:

طورّ الاقتصاديون الكلاسيكيون خلال الفترات السابقة تحليلاً اقتصادياً لمفهوم التجارة الخارجيّة يقوم على أساس مبدأ الميزة النسبيّة، وعليه تم تحديد أسسه وعوائده على الاقتصاد، بحيث تتمكّن الدول من القيام بأعمال التجارة فيما بينها للحصول على مورداً اقتصادياً من هذا النوع من التجارة، إذ أنّه ما دامت الدول تسعى إلى المتاجرة فإنّه يُمكنها الحصول على عائدات أكبر دون وضع قيود عليها (الكليدار، ٢٠١٤).

وتتمثل سياسات التجارة الخارجيّة بمجموعة من الإجراءات الحكوميّة المخطط لها، حيث تقوم الدولة بدِّراسة أطر علاقاتها التجاريّة بهدف تحقيق مقاصد معينة ترمي إلى دفع عجلة التنميّة الاقتصاديّة، وتحقيق التكامل الاقتصادي والتوظيف الأمثل للموارد المتاحة لديها، كالمحافظة على سعر الصرف وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات (منصور، ٢٠٠٠).

وبالرغم من أن الاقتصاديون يدافعون عن حريّة التجارة مبرهنين ذلك بفوائدها للدول، إلا أنّ عدد قليل من اتبع سياسة تقوم على حريّة التجارة في أغلبيّة الدول الرأسماليّة، حيث أنّها تضع قيود لإيقاف تدفق المنتجات الأجنبيّة إلى أسواقها، وذلك لحمايّة مشروعاتها وصناعاتها المحليّة، كونّها تُحقِق إيرادات مباشرة للدولة، كذلك تعمل على تخفيض الاستهلاك من المنتجات المستوردة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لمنع إغراق الأسواق المحليّة من قبل الموردين الأجانب، وزيادة فرص التشغيل للعمالة داخل الدولة عن طريق تقييد المستوردات الخارجيّة، وذلك بحجة الأمن القومي بهدف حمايّة الصناعات (قاسم وعزيز، ٢٠١٨).

٢-١-٥ نظريات التجارة الخارجيّة:

إنّ العلاقات الدوليّة تتجاذب مع بعضها البعض من خلال التجارة الخارجيّة التي فرضت ظهور العديد من النظريات الاقتصاديّة المفسرة لها، والتي بدأت تتطور حيناً بعد حين بتطور إزالة القيود عنها، وظهور ما يطلق عليه مصطلح العولمة الاقتصاديّة، والتي أفرزت بدورها ظهور منظمة التجارة العالميّة ودخول الدول بالعديد من الاتفاقيات التجاريّة، وهذا ما أدى إلى تطور النظريّة الكلاسيكيّة وظهور النظريات النيوكلاسيكيّة والنظريات الحديثة (الكواز، ٢٠١٦).

وعليه تم تقسيم نظريات التجارة الخارجيّة إلى ثلاثة أقسام رئيسيّة وعلى النحو الآتي:

٢-١-٥-١ النظريات الكلاسيكيّة في التجارة الخارجيّة:

١- **نظريّة الميزة المطلقة في التجارة الخارجيّة لآدم سميث (١٧٢٣-١٧٩٠):** يرى سميث من خلال نظريته بأنّه إذا تخصصت كل دولة بإنتاج منتج معين ضمن وقت قصير من العمل، وتقوم باستيراد المنتجات التي تتطلب وقت أكبر من العمل فإن النفع سيعود على كلا الدولتين الموردة والمستوردة، فاختلاف النفقات المطلقة هو أساس التخصيص وتقسيم العمل الدولي، ويؤكد سميث بأن ذلك هو سبب قيام التجارة الدوليّة، ومن خلال التخصص الدولي أن يلعب دوراً حاسماً في زيادة الإنتاج العالمي الذي تتقاسمه الدول فيما بينها، ومن هنا دعا سميث إلى التوجه إلى التجارة الحرة (Schumacher ،٢٠١٢).

٢- **نظريّة الميزة النسبيّة في التجارة الخارجيّة لديفد ريكاردو (١٧٧٢-١٨٣٢):** يرى ريكاردو في نظريته أن المنافسة يجب أن تكون سائدة في إطار التجارة الخارجيّة، وذلك نظراً لاختلاف التكاليف النسبيّة للإنتاج في دولتين مختلفتين تبعاً لاختلاف التكاليف الإنتاجيّة ووفقاً لمبدأ النفقات النسبيّة، إلا أن نظريّة ريكاردو قد تعرضت للعديد من الانتقادات من أبرزها صعوبة انتقال عنصر العمل من دولة لأخرى، كذلك من ناحيّة تحديد تكاليف الإنتاج (Maneschi , ٢٠٠٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- **نظريّة القيمة في التجارة الدوليّة لجون ستيورات ميل (١٨٠٦-١٨٧٣):** يتجه ميل في نظريته إلى أنّ هناك رغبة أكيدة لكل دولة بعرض صادراتها من المنتجات بالاعتماد على مقدار مستورداته، أي أن الصادرات تتغير تبعاً لمعدلات التبادل التجاري السائدة بين الدول المشاركة في التجارة، ومن هنا اتجه ميل بإدخال محور الطلب على التحليل بغايّة تحديد معدلات التبادل التجاري، وبناء عليه تم تحديد مفهوم التوازن بين الدول المشتركة في التجارة، وذلك من منطلق أن تكون مستوردات الدولة متساويّة مع صادراتها، وأن الانحراف في التوازن لصالح الصادرات يزيد من المكاسب، وكذلك العكس يقلل من المكاسب (Senga & Tabuchi& Fujimoto, ٢٠١٧).

ومن الجدير بالذكر بأنّ النظريات الكلاسيكيّة للتجارة الخارجيّة تُعتبر التجارة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، لذلك فهي ترفع من مستوى الاستهلاك المحلي والعالمي، وتساعد في تحقيق التوازن بين عناصر الإنتاج وزيادة الدخل الحقيقي والاستخدام الأمثل للموارد، كذلك تحديد الأسعار الدوليّة وتكاليف الإنتاج (الكواز، ٢٠١٦).

٢-١-٥-٢ النظريات النيوكلاسيكيّة في التجارة الخارجيّة:

١- **نظريّة هكشر أولين في التجارة الخارجيّة:** تقوم هذه النظريّة على أساس أنّ ندرة وفرة عناصر الإنتاج المشتركة في عمليّة الإنتاج هي سبب قيام التجارة الدوليّة، وتركز هذه النظريّة على الفرق في العائدات النسبيّة لعوامل الإنتاج بين الدول كسبب آخر من أسباب قيام التجارة الدوليّة، وتنطلق هذه النظريّة من افتراضات تقوم على أنّ التبادل التجاري فيما بين دولتين يستند إلى اختلاف الفن الإنتاجي المستخدم في انتاج السلعتين، واختلاف ما تمتلكه كلا الدولتين من عناصر إنتاج نسبياً، وهذا الاختلاف حتماً سيؤدي إلى ندرة أو وفرة عوامل الانتاج بما ينعكس على اختلاف سعر وجودة هذه العوامل فيما بين الدول، فالدولة التي تمتلك الموارد الإنتاجيّة تستطيع القيام بعمليّة التصدير، أما الدولة التي لا تمتلك رأس المال الكافي فإنّها تقوم بتصدير المواد الخام إلى الدولة التي لديها القدرة التكنولوجيّة على الإنتاج (Suzuki ،٢٠١٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- **نظريّة ليونتيف في التجارة الخارجيّة:** قام ليونتيف بتحليل جداول المستخدم – المنتج للاقتصاد الأمريكي سنة ١٩٤٧م، والمتضمنة لمعلومات كميات العمل ورأس المال اللازم لإنتاج مجموعة من المنتجات المعوضة عن المستوردات، حيث تبين أن الولايات المتحدة الأمريكيّة تصدر منتجات مكثفة للعمل، وتستورد منتجات مكثفة لرأس المال، إلا أنه بسبب وفرة عنصر رأس المال بالمقارنة مع عنصر العمل تبين أن الولايات المتحدة الأمريكيّة تنتج ثلاثة أضعاف انتاجيّة العامل في أي دولة أخرى (Verter ،٢٠١٥).

وبالتالي يمكن استنتاج أنّ معدلات انتاج العاملين تلعب دوراً حاسماً في حجم الإنتاج، وبالتالي يكون هنالك فائض عن الاستهلاك القومي، يمكن تصديره والانتفاع بمرابحه.

٢-١-٥-٣ النظريات الحديثة في التجارة الخارجيّة

١- **نظريّة تحليل لندر للتجارة الخارجيّة**: اعتمد لندر في تفسير نظريته على أساس نظريّة هيكشر أولين حول ندرة أو وفرة عناصر الإنتاج، إذ أن ندرة عوامل الإنتاج ستؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الداخلة في إنتاجها، وأنّ توفرها سيؤدي إلى أنّ تكون هذه المنتجات متاحة بأسعار منخفضة، وفي هذه الحالة تنتقل عوامل الإنتاج من مناطق الوفرة إلى مناطق الندرة (Frieden, ٢٠١٨).

٢- **نظريّة دورة المنتج لفرونون في التجارة الخارجيّة**: يرى فرونون أن التحديث في المنتجات يؤدي إلى الميزة النسبيّة للمنتج ما دامت معلومات الإنتاج لم تنشر بعد من خلال توضيح أن المنتجات التي يستهلكها ذوي الدخول المرتفعة.(Frieden, ٢٠١٨) وتمر بثلاثة مراحل وهي (صغير، ٢٠١٥):

أ. مرحلة كفاءة المنتج الجديد: حيث تتميز هذه المرحلة بكفاءة عاليّة من الإنتاج وتوظيف التكنولوجيا، ويتميز المنتج في هذه المرحلة بارتفاع التكلفة والسعر.

ب. مرحلة نضوج المنتج: وخلال هذه المرحلة ينتشر المنتج تدريجياً في أسواق الدول ذات الهيكل المماثل في الطلب مع انخفاض تكاليف الانتاج والسعر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج. مرحلة المنتج النمطي: وفي هذه المرحلة يصبح المنتج متداولاً وتصبح أسعاره مكشوفة، ويستقر المنتج في هذه المرحلة في الدول الأقل تقدماً.

وفيما سبق من استعراض النظريات الكلاسيكيّة والنيوكلاسيكيّة والنظريات الحديثة تبين بأنه في الوقت الذي تفترض فيه النظريات الكلاسيكيّة للتجارة الخارجيّة المنافسة التامة، ومحدوديّة الموارد وعدم انتقال التكنولوجيا، فإنّ النظريات النيوكلاسيكيّة والنظريات الحديثة تفترض إمكانيّة انتقال الموارد والنقل التقني مع تزايد حجم التصدير، كما تختلف النظريات الكلاسيكيّة عن النظريتين النيوكلاسيكيّة والحديثة في نظرتها للعلاقة بين الصادرات والنمو، حيث تعتقد النظريات الحديثة أن الاهتمام بالنمو وتعزيزه سيقود إلى تعزيز الصادرات فيما بعد.

٢-١-٦ تطور التجارة الخارجيّة للأردن ١٩٩٠-٢٠١٨:

إن الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي يُعتبر أحد أبرز مرتكزات السياسة الاقتصاديّة الأردنيّة، وقد وفر هذا الانفتاح على مر السنين الماضيّة امتيازات عديدة أدت إلى نقله من مرحلة الحمايّة والدعم الحكومي إلى مرحلة الميزة النسبيّة والتحرر الاقتصادي، وتطبيقاً لاستراتيجيّة التكامل الاقتصادي فقد تبنت الحكومات الأردنيّة في السابق العديد من برامج الإصلاح الاقتصادي من خلال التوجه إلى إبرام العديد من اتفاقيات التجارة الخارجيّة (أبو ليلى وجديتاوي، ٢٠١٥).

ومن أهم ما قامت به الأردن من اتفاقيات ما يأتي:

١. **الشراكة الاردنيّة الاوروبيّة (١٩٩٧):** أبرم الأردن ودول الاتحاد الأوروبي هذه الاتفاقيّة بهدف تنميّة العلاقات الاقتصاديّة والتعاون في المجالات المختلفة وإيجاد الظروف المواتيّة لتطوير التبادل التجاري والاستثمارات بين الجانبين، وفي الجانب الاقتصادي هَدفَت اتفاقيّة الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي الى إقامة منطقة تجارة حرة بين الجانبين بعد ١٢ سنة على دخولها حيز التنفيذ وتهيئة إطار شامل للتعاون السياسي والاجتماعي والمالي.
٢. **اتفاقيّة المناطق الصناعيّة المؤهلة (١٩٩٧)**: بموجب هذه الاتفاقيّة تمتعت منتجات المناطق الصناعيّة المؤهلة بالإعفاء من الرسوم الجمركيّة ومن أي قيود كميّة لدى تصديرها الى الأسواق الأمريكيّة بشرط أن تحقق قيمة مضافة (٣٥%) على الأقل من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قيمة السلعة المنتجة شريطة استيفاءها لشروط معينة ضمن القوانين الأمريكيّة المعنيّة إلى جانب المعايير التي تنص عليها الاتفاقيّة نفسها.

٣. **اتفاقيّة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكيّة (٢٠٠٠):** هَدفَت هذه الاتفاقيّة إلى تعزيز أواصر التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين الأردن والولايات المتحـــدة الأمريكيّة، ومجالات التجارة في السلع والخدمات وحمايّة حقـــوق الملكيّة الفكريّة والبيئة والعمـــل والتجارة الإلكترونيّة.

٤. **اتفاقيّة التجارة الحرة مع سنغافورة (٢٠٠٤):** هَدفَت هذه الاتفاقيّة إلى تعزيز العلاقات الاقتصاديّة بين الأردن وسنغافورة وتنميّة الشراكات بين البلدين ورفع مستوى التبادل التجاري في السلع والخدمات بين البلدين إلى جانب إيجاد فرص تصديريّة جديدة للمنتجات الأردنيّة في الأسواق الخارجيّة مع الدول التي ترتبط مع كل من الأردن وسنغافورة باتفاقيات تجارة حرة.

٥. **اتفاقيّة التبادل التجاري الحر بين الدول العربيّة اغادير (٢٠٠٦):** هَدفَت هذه الاتفاقيّة الى تحقيق تكامل اقتصادي بين اقتصاديات المنطقة العربيّة عموماً والمتوسطيّة خصوصاً، من خلال توفير فرصة لفتح أسواق تصديريّة للمنتجات المحليّة سواء فيما بين الدول الأعضاء في الاتفاقيّة.

٦. **اتفاقيّة التجارة الحرة مع كندا (٢٠١٢):** هَدفَت هذه الاتفاقيّة إلى تعزيز العلاقات الاقتصاديّة بين الأردن وكندا وتنميّة الشراكات بين البلدين، ورفع مستوى التبادل التجاري في السلع بين البلدين، وإيجاد فرص تصديريّة للمنتجات الأردنيّة في الأسواق الخارجيّة وإمكانيّة تكامل المنشأ مع الدول التي ترتبط مع كل من الأردن وكندا باتفاقيات تجارة حرة.

إنّ الاقتصاد الأردني كغيره من اقتصادات البلدان الناميّة التي تتميز بانفتاح اقتصادي، حيث بلغت نسبة التجارة الخارجيّة للأردن فيما بين عامي (١٩٨٠-٢٠١٢) نسبة (٧٢%) من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنّه في السنوات الأخيرة واجه الاقتصاد الأردني العديد من الاختلالات في الميزان التجاري نتيجة للعديد من التحديات التي واجهت الاقتصاد الأردني مما أدى إلى ظهور عجز في الميزان التجاري، وقد تسبب بهذا العجز بعضاً من العوامل كالأزمة الماليّة العالميّة وأزمة الربيع العربي وارتفاع الدين الخارجي، إلا أنّه من أبرز هذه التحديات كانت الأزمة السوريّة التي ألقت على الأردن عبئاً اقتصادياً كبيراً نتيجة استقباله على أراضيه أعداد كبيرة من اللاجئين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السوريين، وحيث حمل الأردن على عاتق الموازنة العامة حجم إنفاق إضافي أثر سلباً في ميزان المدفوعات (البنك المركزي الأردني، ٢٠١٥).

٢-٢ المبحث الثاني: الميزان التجاري الأردني

يُعتبر الميزان التجاري إحدى أنواع المعاملات التجارية التي تتمثل في تبادل المنتجات، بحيث يمكن من خلال زيادة الصادرات الحكم بأنه هناك فائض في الميزان التجاري، أما إذا ازدادت المستوردات فيمكن الحكم بأنّ هناك عجز في الميزان التجاري، والميزان التجاري يمثل صافي الصادرات والمستوردات للدولة، ومن الجدير بالذكر بأن الصادرات تكون بالعملة المحليّة، أما المستوردات فتكون بالعملة الأجنبيّة، والميزان التجاري يمثل الفرق بين قيم الصادرات وقيم المستوردات من المنتجات خلال فترة زمنيّة عادة ما تكون ربع سنويّة (النعيمي، ٢٠١٢).

ويضم الميزان التجاري إجمالي الصادرات والمستوردات من المنتجات التي تسمح بقياس تنافسيّة الدولة تجاه منافسيها في الإنتاج، حيث يدل الرصيد الإيجابي لـ(X-M) أن الصناعة ذات ميزة نسبيّة عاليّة، في حين يدل الرصيد السلبي على وجود عجز بنيوي أو هيكلي في الميزان التجاري بسبب ضعف الميزة النسبيّة للصادرات ويمكن قياس الميزان التجاري لأي دولة من خلال المعادلة الآتيّة (دوحة، ٢٠١٦):

- رصيد الميزان لتجاري = إجمالي قيمة الصادرات (X) – إجمالي قيمة المستوردات (M).

كما يشير الميزان التجاري إلى قيمة المنتجات المصدرة مطروحاً منها قيمة المنتجات المستوردة، وإن فائض الميزان التجاري يشير إلى الميزان التجاري إيجابي، ويشير ذلك إلى أن قيمة الصادرات أكبر من قيمة المستوردات، في حين ينشأ العجز التجاري عندما تكون قيمة الصادرات أقل من قيمة المستوردات، وتعبر الصادرات عن السلع والخدمات المنتجة محليا التي تباع في الخارج، المستوردات هي شراء البضائع الأجنبيّة والخدمات(Bonga, ٢٠١٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونظراً لأهميّة دِّراسة الميزان التجاري، فإنّ هذا المبحث يتناول مفهوم الميزان التجاري وأهميته، والتوازن والاختلال في الميزان التجاري، وأهم العوامل المؤثرة في الميزان التجاري، كما يقدم هذا المبحث تحليلاً وصفياً للميزان التجاري الأردني.

٢-٢-١ مفهوم الميزان التجاري:

يعرّف الميزان التجاري بأنّه جزءاً من ميزان مدفوعات الدولة فيما يتعلق بالمنتجات سواء أكانت مستوردة أم مصدرة، كونه يمثل النشاط الإنتاجي وهيكله في الدولة، والذي يشير ضعفه إلى ضعف درجة تنوعه، وتشير قوته إلى قدرة الدولة الإنتاجيّة وتنافسيتها (عبد الناصر، ٢٠٠٦).

كما يعرّف الميزان التجاري بأنّه رصيد العمليات التجاريّة من الصادرات والمستوردات، أي أنّ الميزان التجاري هو الحساب الذي تسجل فيه كافة العمليات سيما بانتقال المنتجات من الدولة إلى خارجها، ويمكن أنّ يكون في حالة فائض أو عجز (هجيرة، ٢٠١٢).

ويعرّف الميزان التجاري أيضاً بأنّه الفارق فيما بين قيمة الصادرات والمستوردات خلال فترة زمنيّة محددة، من خلال طرح قيمة المستوردات من قيمة الصادرات التجاريّة فيما بين الدولة والدول المشاركة (Osullivan, ٢٠٠٣).

وفي ضوء التعريفات السابقة يستنتج بأن الميزان التجاري للدولة يتكون من قسمين رئيسيين أولهما الصادرات وهي المنتجات التي تنتجها الدولة وتقوم بتصديرها إلى دول أخرى، وثانيها المستوردات وهي المنتجات التي تقوم الدولة باستيرادها من دول أخرى والتي يتم تقييدها في سجل التجارة المتبادلة ويطلق عليها أسم الميزان التجاري، وهذا الميزان يتعرض للفائض عند طرح قيمة المستوردات من الصادرات وبالنتيجة تكون إيجابيّة، ويتعرض للعجز إذا كان ناتج الطرح سالباً.

٢-٢-٢ أقسام الميزان التجاري:

ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين رئيسيين وهما الصادرات التي تمثل المنتجات الوطنيّة التي يتم تصديرها إلى الخارج، والمستوردات التي تمثل المنتجات التي يتم استيرادها من دول أخرى، وفيما يأتي توضيحاً لكل منها:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٢-٢-١ الصادرات:

تعرّف الصادرات بأنها: "العمليّة التجاريّة التي تقوم بها الدولة للدخول إلى الأسواق العالميّة من خلال إخراج المنتجات من حدودها، وبيعها بصفة رسميّة مقابل قيمة ماديّة عادةً ما تكون بالعملات الصعبة (بن سالم، ٢٠١٦).

ومن جهة أخرى تعرّف الصادرات بأنها: "المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي من خلال ما تقوم به الدولة من عمليات شحن لمنتجاتها إلى دول أخرى ليتم تداولها في تلك الدول (الشمري، ٢٠١٤).

وعرّفت الصادرات بأنها العمليّة التي من خلالها يتم نقل كافة المنتجات الفائضة عن اكتفاء الدولة، بغض النظر أكانت هذه المنتجات طبيعيّة أو مصنعة أو خدميّة إلى دول هي بحاجة لها، مقابل عائد مالي غالباً ما يكون بالعملات الصعبة" (عبدالرزاق، ٢٠١٠).

على ضوء التعاريف السابقة للصادرات يتم استنتاج المضامين التاليّة:

١- أنّ الصادرات عمليّة تدفق السلع والخدمات الى أسواق خارج حدود الدولة لتحقيق منفعة ماديّة.

٢- أنّ الصادرات تعني قدرة الدولة متمثلة بكافة قطاعاتها في دخول الأسواق الدوليّة مقابل منفعة ماليّة غالباً ما تكون بالعملة الصعبة.

٣- تُعد الصادرات محرك أساسي ومهم في تحسين الأداء الاقتصادي ومعالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات للدولة.

تتبع أهميّة التصدير بالنسبة للدول الناميّة من واقع الاختلالات الهيكليّة التي تعاني منها موازين مدفوعاتها، إذ يلاحظ تفاقم العجز في الميزان التجاري وزيادة حجم المديونيّة الخارجيّة وتزايد أعبائها وبالتالي ضعف قدرتها على الاستيراد وذلك بسبب السياسات التي تنتهجها بعض الدول الناميّة، كسياسة إحلال المستوردات. فالتصدير بهذا يعد خياراً مهماً يمكن الاعتماد عليه لتوفير الاحتياجات من النقد الأجنبي بشكل منظم، وخاصة مع كون صادراتها من المواد الأوليّة لا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتميز بالاستقرار والاستمراريّة، وهذا ما يجعل قيام اقتصاد تصديري غير تقليدي، حيث أظهرت العديد من الدِّراسات عدداً من المفاهيم التي تسعى إلى تعريف الصادرات.

وتُعتبر الصادرات من أهم المتغيرات التي يخطط لها من خلال عمليّة التنميّة الاقتصاديّة، باعتبارها أحد المرتكزات الأساسيّة للنمو الاقتصادي ومن أهم الأنشطة الرئيسيّة والضروريّة لدعم ميزان الدفوعات، و مورداً أساسياً لتغطيّة احتياجات الدولة من مختلف السلع التي يتم استيرادها من الخارج، فأهداف الصادرات كثيرة نذكر منها ما يلي (القحطاني، ٢٠٠٩):

١- تعد الصادرات أحد أهم الأهداف الاستراتيجيّة التي أكدت عليها خطط التنميّة الاقتصاديّة والذي يعمل على احداث تغييرات حقيقيّة في الاقتصاد الوطني.

٢- تهدف الصادرات الى التحول المستمر تجاه التنويع في القاعدة الانتاجيّة من خلالا الاعتماد على القطاع التصنيعي كعنصر أساسي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

٣- تعد الصادرات أحد أسهل الطرق للدخول الى الأسواق العالميّة، كونه عمليّة لا تتطلب التزام عالي من قبل الدولة، فالدول المتقدمة والناميّة تجد في التصدير طريقاً سهلاً وجذاباً من أجل الاستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق العالميّة.

٤- تتيح الصادرات للدولة المصدرة زيادة في معدلات النمو في اقتصادها من خلال الزيادة في الطاقة الانتاجيّة لها مع توفير فرص العمل للمواطنين فيها.

٥- تعد الصادرات من العوامل المهمة والحاكمة في عمليّة دعم ميزان المدفوعات مع احداث التوازن الخارجي للدولة وتدعم الاحتياطيات.

٦- تعد الصادرات بمثابة أحد الحلول الأساسيّة لمشاكل الفائض في طاقات الانتاج لدى قطاعات الدولة المختلفة لاستغلال مواردها المتاحة بشكل جيد.

٧- تهدف الصادرات إلى التنويع في مصادر الدخل الوطني وتدعم الميزان التجاري وتوفر العملات الصعبة التي تلزم لاستيراد مستلزمات الانتاج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن مُستلزمات عمليّة تخطيط الصادرات هي مدى التطور الفعلي للهيكل السلعيّة المصدرة ليحقق هذا التطور قدر أكبر من التنوع . وكذلك مدى التنويع الفعلي في نطاق الأسواق الخارجيّة، وبالتالي مدى تقليل الاعتماد على عدد من الأسواق الرئيسيّة التقليديّة مع ما يصاحب هذا الاعتماد من ضغوط اقتصاديّة وسياسيّة، بالإضافة إلى مدى القدرة على تحقيق زيادة مطردة في حصيلة الصادرات من سلع صناعيّة جديدة دون أن يترتب على ذلك زيادة في التكلفة وخاصة بالنسبة لعوامل الإنتاج النادرة نسبياً، وكذلك مدى استقرار وانتظام التصدير إلى مختلف الأسواق الخارجيّة مما يدعم الموقف التنافسي في تلك الأسواق ليساعد على زيادة حصتها منها و موقعها في السوق. (العلاوي، ٢٠٠٧).

٢-٢-٢-٢ المستوردات:

تعرّف المستوردات بأنها: المنتجات الداخلة إلى الدولة من أجل تلبيّة احتياجاتها المحليّة بعد خضوعها للإجراءات الجمركيّة والضريبيّة، والتي يستند تقييمها على أساس التكلفة والتأمين والشحن (Nicholas & Mirko& Van, ٢٠١٥).

كما تعرّف المستوردات بأنها: "كافة المنتجات والخدمات التي تحصل عليها دولة من أخرى من خلال عمليات التبادل التجاري والمقايضة بالمنتجات والخدمات، بحيث تكون المستوردات ذات تسعيرة مسبقة (صخري، ٢٠٠٥).

وبشكل عام فإن المستوردات هي: "السلع أو الخدمات أو رؤوس الأموال التي يتم نقلها من دولة إلى أخرى في إطار التبادل التجاري في بين البلد المصدر والبلد المستورد" (البطاينة، ٢٠١٥).

ومن الجدير بالذكر بأن زيادة الطلب على المستوردات من السلع والخدمات تؤدي إلى خفض مستوى الطلب على المنتجات المحليّة، لذلك فإن المستوردات تطرح من قيمة الناتج الوطني الذي يمثل الإنتاج المحلي داخل حدود الدولة (مدياني، ٢٠٠٩).

وقد درست العديد من المناهج الاقتصاديّة الطلب على المستوردات وكان لكل من هذه المناهج افتراضات خاصة به، حيث كان من أبرز المناهج الاقتصاديّة للطلب على المستوردات منهج البديل غير التام والذي يقوم على افتراض أن المنتجات المستوردة تُعتبر بديل غير تام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للمنتجات المحليّة، حيث تتميز المنتجات المستوردة بأنها تطلب لميزتها التنافسيّة، وفي هذه الحالة يكون طلب المستهلك مبني على إشباع الحاجات، في حين يفترض منهج فائض الطب على أنه: إذا كانت المنتجات المستوردة تُعتبر بديلاً عن المنتجات المحليّة فإن المستوردات في هذه الحالة تمثل فائض الطلب الكلي على العرض الكلي.

ويتحدد الطلب على المستوردات تبعاً لمجموعة من العوامل التي يمكنها إحداث التغيير في حجم وهيكل المستوردات خلال فترة من الزمن، ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى ما يأتي (مدياني، ٢٠٠٩):

١- معدل الدخل القومي: حيث يُعتبر الدخل القومي من دلالات الطلب على المستوردات، حيث تؤدي زيادة الدخل الحقيقي إلى زيادة الطلب.

٢- الأسعار: يمثل سعر المنتجات المستوردة عاملاً رئيسياً في تحديد الطلب على المستوردات، حيث أن انخفاض سعر المستوردات يزيد من الطلب عليها، وأن ارتفاع السعر يخفض من مستوى التوجه إليها.

٣- الصادرات: تؤثر الصادرات تأثيراً بارزاً على المستوردات، وذلك من جانبين رئيسيين أولها: أن عائدات الصادرات من العملة الأجنبيّة تستخدم عادة في تكوين احتياطات تستخدمها الدولة للإنفاق على المستوردات، وبالتالي فإن زيادة الصادرات ستؤدي إلى زيادة القدرة الاستيراديّة، أما الجانب الثاني فيتمثل في أن الصادرات الصناعيّة غالباً ما تحتاج إلى مواد خام وسلع وسيطة قد لا تكون متوفرة محلياً مما سيؤدي إلى استيرادها.

٤- سعر الصرف: يؤدي سعر الصرف إلى آثار سريعة على تدفق التجارة، وذلك نظراً إلى أن الأسعار المحليّة ترتبط بمعدل سعر الصرف والسياسة التجاريّة.

٥- احتياطي الصرف: تستجيب المستوردات في الدول إلى لاحتياطي الصرف الأجنبي بدرجة قد تكون أكبر من درجة استجابتها لمستوى الدخل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٢-٣ التوازن والاختلال في الميزان التجاري:

يُشير مفهوم التوازن في الميزان التجاري إلى تساوي كل من المستوردات والصادرات، أي تتساوى مطلوبات الدولة المستحقة على الدول الأخرى، وتتساوى المطلوبات المستحقة على الدولة للدول الأخرى، بحيث تتحقق حالة التوازن عندما يكون الناتج المحلي بالإضافة إلى المستوردات يساوي الطلب المحلي والطلب الخارجي على المنتجات المحليّة (خلف، ٢٠٠٤).

وتُعتبر حالة الاختلال في الميزان التجاري من الأمور التي تحدث بصورة مستمرة وشائعة، في حين أن حالة التوازن هي نادرة الحدوث، إلا أن غالبيّة دول العالم تسعى إلى تحقيق التوازن ما بين الصادرات والمستوردات للوصول إلى تحقيق التوازن الاقتصادي (دوحة، ٢٠١٥).

وغالباً ما يحدث الاختلاف في الميزان التجاري كنتيجة لزيادة حقوق الدولة المترتبة على مطلوباتها في الدول الأخرى، وتسمى هذه الحالة فائض الميزان التجاري، ومن جهة أخرى فإنه عندما تتجاوز المطلوبات المستحقة للدول الأخرى، فيسمى ذلك عجز الميزان التجاري (الحجار، ٢٠٠٣).

ومن أكثر الاختلالات حدوثاً في الميزان التجاري هي حالة العجز وغالباً ما تعاني من هذا العجز الدول الناميّة، أما الفائض في الميزان التجاري فيُعتبر إيجابياً كون الفائض يعود إلى أرصدة الدولة، وبالتالي يؤدي ارتفاع أسعار الصرف لعملة الدولة مقابل العملات الأجنبيّة الأخرى، نتيجة لارتفاع صادراتها قياساً بأسعار السلع المنتجة في الدول المستوردة (خلف، ٢٠٠٤).

وهنالك ثمة أسباب للعجز في الميزان التجاري يمكن بيانها على النحو الآتي(دوحة، ٢٠١٥):

١- **سعر صرف العملة المحليّة**: من الأسباب الجوهريّة لاختلال الميزان التجاري التقييم الخاطئ لتقييم سعر صرف العملة المحليّة، وذلك نظراً لقوة العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري، إذ أنه في حال كان سعر الصرف لعملة الدولة أكبر من قيمتها الحقيقيّة فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات من وجهة نظر الأجانب، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على المنتجات وبالتالي يحدث الخلل في الميزان التجاري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- **التركيز على منتجات محددة**: يؤدي التركيز على منتج أو منتجين محددين نتيجة للمؤشرات الهيكليّة سواء من الصادرات أو المستوردات إلى تأثر صادرات الدولة بالعوامل الخارجيّة المؤثرة على الطلب الخارجي لمنتجاتها في الأسواق الخارجيّة مما يؤدي إلى اختلال الميزان التجاري.

٣- **التقلبات الاقتصاديّة**: وتشتمل على الأزمات الاقتصاديّة المتكررة التي تمس الدول المتقدمة وتنعكس على الدول الناميّة، كذلك تغير ظروف العرض والطلب، والعوائق التي من شأنها تعطيل التجارة الخارجيّة كارتفاع الضريبة الجمركيّة.

٢-٢-٤ العوامل المؤثرة في الميزان التجاري:

إن العجز في الميزان التجاري يكشف عن مواطن الضعف في اقتصاد البلد الذي يعانيه، ويعبر عن قصور الطاقات الإنتاجيّة فيه عن تلبيّة حاجاته، الأمر الذي يضطره إلى الاستيراد لتوفير هذه الحاجات، كما أن نوعيّة المواد المستوردة تكشف عن طبيعة الهيكل الإنتاجي، فاستيراد المواد الغذائيّة يبين قصور إنتاج الغذاء فيه عن توفير متطلبات الأمن الغذائي، واستيراد الآلات والتجهيزات يكشف عن قصور صناعة الآلات والتجهيزات في البلد، كما أن العجز المستمر في الميزان التجاري يستنزف احتياطات البلد من العملات الأجنبيّة ويؤدي إلى الاستدانة من الخارج، كما أن العجز يؤدي في النهايّة إلى انخفاض قيمة العملة الوطنيّة وقوتها الشرائيّة مما يحدث أزمات اقتصاديّة واجتماعيّة غير مستحبة، حيث يوجد هناك العديد من العوامل الاقتصاديّة التي تؤثر على الميزان التجاري(حجاز، ٢٠٠٣).

هناك ثمة عوامل في الميزان التجاري للدولة تتمحور هذه العوامل بالطلب من خلال خفض أو رفع قيمة العملة المحليّة، أو من خلال التأثير على العرض كالتأثير علي إنتاجيّة العامل أو الأجور، والسيطرة على التضخم وخفض الضرائب، وفيما يأتي توضيحاً لكل من هذه العوامل:

١- التضخم: يعد التضخم من العوامل الاقتصاديّة التي تؤدي الى ارتفاع الأسعار المحليّة للسلع والخدمات، بحيث تصبح أسعارها أعلى نسبياً من الأسعار العالميّة، وعلى ضوء ذلك الأمر ستنخفض الصادرات وتزداد المستوردات، وذلك كون أن أسعار السلع والخدمات الأجنبيّة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ستصبح أكثر جاذبيّة بالنسبة لكافة القطاعات والأفراد في المجتمع مقارنة مع أسعار السلع المنتجة لها.

٢- معدل نمو الناتج المحلي: يعبر معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي عن القيمة السوقيّة الإجماليّة للسلع والخدمات النهائيّة التي ينتجها اقتصاد الدولة في سنة ما، حيث تستخدم السلاسل الزمنيّة للناتج المحلي الإجمالي لأجراء التنبؤات الاقتصاديّة المهمة كونه تشترك فيه جميع عناصر الإنتاج المتاحة للمجتمع.

٣- التغير في أسعار الفائدة: يؤثر التغير في سعر الفائدة على حركة رؤوس الأموال ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، ويكون ذلك بهدف استثمار رؤوس الأموال في تملك سندات ذات عائد عالي، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة في الداخل الى تدفق أو خروج رؤوس الأموال إلى الخارج، ويعود السبب في ذلك أن المراكز الماليّة العالميّة الأخرى تصبح أكثر جاذبيّة بالنسبة للمستثمرين.

٤- أسعار الصرف: يؤدي ارتفاع اسعار الصرف للعملة إلى خفض القدرة التنافسيّة للسلع والخدمات التي تنتج محلياً وتصبح أسعار المستوردات أكثر جاذبيّة بالنسبة لكافة القطاعات والأفراد في المجتمع، وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسيّة للصادرات، وتجعل أسعار المستوردات أقل جاذبيّة بالنسبة لكافة القطاعات والأفراد في المجتمع.

٢-٢-٥ واقع الاقتصاد الأردني (١٩٩٠-٢٠١٨)

شهدت نهايّة الثمانينيات من القرن الماضي العديد من الأحداث التي تركت آثاراً سلبيّة على الاقتصاد الأردني، حيث تم تراجع المساعدات الخارجيّة، وأخذ الإنفاق الحكومي بالتزايد المستمر مما أدى إلى تفاقم عجز الميزانيّة، وقد نتج عن هذا التراجع انهيار سعر الصرف للدينار الأردني في عام (١٩٨٩) الأمر الذي أجبر الحكومات الأردنيّة آنذاك بتبني برنامج تصحيح اقتصادي في الأعوام (١٩٨٩-١٩٩٣) بهدف معالجة الاختلال في الميزانيّة العامة، وميزان المدفوعات، إلا أنه بسبب بعض التداعيات التي شهدتها المنطقة كحرب الخليج الثانيّة التي أدت إلى وقف برنامج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التصحيح الاقتصادي الأول، والبدء برسم برنامج تصحيح اقتصادي للفترة (١٩٩٢-١٩٩٨) إلا أن البرنامج لم يؤثر إيجاباً نتيجة تفاقم عجز الحساب التجاري للعام (١٩٩٨) (مدادحة، ٢٠١٤).

ومن أبرز ما أفرزته الفترة الممتدة (١٩٨٩-١٩٩٨) من معطيات اقتصاديّة كانت تتمحور في ارتفاع نسبة الدين الخارجي، الأمر الذي جعل الأردن يلجأ إلى طلب المساعدات الخارجيّة الماليّة والفنيّة من المؤسسات الاقتصاديّة الدوليّة والتي من أبرزها صندوق النقد الدولي والذي أجبر الأردن بدوره إلى التوجه إلى تحرير الأسواق التجاريّة وخصخصة القطاع العام (Alshyab, ٢٠١٢).

وقد أخذ الأردن بتوجيهات صندوق النقد الدولي في تحرير التجارة الخارجيّة حيث عقد الأردن اتفاقيّة الشراكة الأردنيّة الأوروبيّة في العام (١٩٩٧)، حيث بدأ الأردن بالتوجه آنذاك إلى البحث عن الحلول الاقتصاديّة لمعالجة الاختلالات الاقتصاديّة الهيكليّة من خلال اللجوء إلى التجارة الدوليّة، وقد تبلورت توجهات صندوق النقد الدولي للأردن في بدايّة الألفيّة وبالتحديد في عام ٢٠٠١ والذي بدأ فيه الأردن بتطبيق خطة اصلاح اقتصادي تقوم على مجموعة من القوانين التي من شأنها دفع عجلة الإصلاح الاقتصادي، حيث نتج عن هذه القوانين خطة التنميّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة للأعوام (٢٠٠٤-٢٠٠٦) بهدف إعمال السياسات والإجراءات الاقتصاديّة التي من شأنها الإسهام في تحقيق نقلة نوعيّة في الأداء الاقتصادي، تلاها في الأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩) إعداد التنفيذي للمشاريع التنمويّة الذي أثر إيجاباً بنسبة (٦%) في النمو الاقتصادي وخفض عجز المديونيّة الخارجيّة ومعدلات البطالة (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠٠٩).

إلا أن الأردن في مطلع العام (٢٠١١) قد واجه العديد من الأزمات التي من أبرزها مشكلة الربيع العربي واللجوء السوري إلى الأردن والذي حمّل الأردن اعباءً جديدة من نفقات إضافيّة على اللجوء وارتفاع معدلات البطالة وعجز الموازنة العامة التي بدأت بالارتفاع تدريجياً منذ أزمة اللجوء السوري لتصل في العام (٢٠١٥) والتي بلغت (٩٢٦.٦) مليون دينار أردني، كما بلغ الدين العام (١٥.٤٨٦) مليار دينار أردني، ليصل العجز في العام (٢٠١٦) إلى (٨٧٨.٧) مليون دينار، مقابل (١٧.٠٦٥) مليار دينار، ونسبة (١٨.٦٠٥) مليار في العام ٢٠١٧ ليصل إجمالي الدين العام في العام (٢٠١٨) إلى (٢٠.٣١١) مليار دينار أردني (البنك المركزي الأردني، ٢٠١٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي ضوء ما سبق يمكن الوصول إلى نقطة جوهريّة في الاقتصاد الأردني وهي أن الاقتصاد الأردني من الاقتصادات شديدة التأثر بالأحداث الخارجيّة وخصوصاً في الدول المجاورة، حيث كان لحرب الخليج الثانيّة (١٩٨٩) والحرب العراقيّة (٢٠٠٣) والربيع العربي (٢٠١١) آثاراً بالغة على الاقتصاد الأردني، ومن هنا فإنه يتوجب على المعنيين محاولة الخروج من التأثيرات الإقليميّة على الاقتصاد من خلال تبني برامج اقتصاديّة تشجع التجارة الخارجيّة في المناطق الأكثر أمناً في العالم.

٢-٢-٦ خصائص الاقتصاد الأردني:

يُعتبر الاقتصاد الأردني من الاقتصاديات صغيرة الحجم، إلا أنه بالرغم من صغر حجمه يُعتبر من الاقتصاديات المفتوحة على العالم الخارجي، كما يُعتبر بأنه اقتصاد خدمي، حيث يمثل قطاع الخدمات الأردني (٧٠%) من الناتج المحلي الإجمالي، ويعاني الاقتصاد الأردني من مجموعة من الاختلالات الهيكليّة والتشوهات الاقتصاديّة التي حدثت له كنتيجة لفشل العديد من الخطط الاقتصاديّة من جهة، وكنتيجة لتأثره بالأزمات الإقليميّة (طاقة، ٢٠٠٨).

إذ يُعتبر الأردن من الدول محدودة الموارد، إذ تشكل ما نسبته (٩٠%) من أراضيه غير صالحة للزراعة، إضافةً إلى شح الموارد المعدنيّة والمياه الجوفيّة ومصادر الطاقة المتجددة، إلا أن للأردن بعضاً من الموارد التي تؤدي دوراً هاماً في الاقتصاد الاردني كالبوتاس والفوسفات والأسمدة والسياحة والتحويلات المصرفيّة إلى جانب المعونات الخارجيّة التي يتلقاها الأردن، ويُعتبر النفط من أهم الموارد التي شكلت عبئاً على الموازنة العامة في السابق، حيث أن الأردن يعتمد على المشتقات النفطيّة المستوردة على العكس من الدول المجاورة له كسوريا والعراق والسعوديّة وإسرائيل التي تعتمد على الانتاج الذاتي للنفط (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٢).

وتجدر الإشارة بان الاقتصاد الأردني يقع على سوق ضيقة الاستيعاب، مما يشير إلى وجود فائض انتاجيّة في السلع ذات الميزة النسبيّة في الإنتاج والتي يعجز جانب الطلب عن استيعابها نظراً لصغر حجم السوق، مما يؤدي إلى ضرورة البحث عن فتح الأسواق، كما أن شح الموارد يؤدي إلى وجود حاجة دائمة إلى استيراد المتطلبات الأساسيّة والكماليّة للمواطنين، ويؤدي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ارتباطه أيضاً بالنسق الإقليمي إلى جعله كمرآه تعكس التقلبات التي تشهدها الأسواق الإقليميّة على الاقتصاد بشكل مباشر (طاقة، ٢٠٠٨).

٢-٢-٧ تطور الميزان التجاري الأردني:

مر الميزان التجاري الأردني بالعديد من التقلبات الاقتصاديّة التي أثرت فيه ويمكن تقسيم مراحل تطور الميزان التجاري إلى ثلاثة أقسام وعلى النحو الآتي:

١- تطور الميزان التجاري الأردني (١٩٩٠-١٩٩٩)

الجدول (١)
الصادرات والمستوردات الأردنيّة (١٩٩٠-١٩٩٧) وتأثيرها على الميزان التجاري

السنة	الصادرات (الف دينار)	المستوردات (الف دينار)	الميزان التجاري
١٩٩٠	٦١٢٢٥٣.٠	١٧٢٥٨٢٨.٠	-١١١٣٥٧٥
١٩٩١	٥٩٨٦٢٧.٠	١٧١٠٤٦٣.٠	-١١١١٨٣٦
١٩٩٢	٦٣٣٧٥٥.٠	٢٢١٤٠٠٢.٠	-١٥٨٠٢٤٧
١٩٩٣	٦٩١٢٨١.٠	٢٤٥٣٦٢٥.٠	-١٧٦٢٣٤٤
١٩٩٤	٧٩٣٩١٩.٠	٢٣٦٢٥٨٣.٠	-١٥٦٨٦٦٤
١٩٩٥	١٠٠٤٥٣٤.٠	٢٥٩٠٢٥٠.٠	-١٥٨٥٧١٦
١٩٩٦	١٠٣٩٨٠١.٠	٣٠٤٣٥٥٦.٠	-٢٠٠٣٧٧٥
١٩٩٧	١٠٦٧١٦٤.٠	٢٩٠٨٠٨٥.٠	-١٨٤٠٩٢١
١٩٩٨	١٠٤٦٣٨٢.٠	٢٧١٤٣٧٤.٠	-١٦٦٧٩٩٢
١٩٩٩	١٠٥١٣٥٣.٠	٢٦٣٥٢٠٧.٠	-١٥٨٣٨٥٤

المصدر: البنك المركزي الأردني- البيانات الإحصائيّة - القطاع الخارجي- احصاءات التجارة الخارجيّة ١٩٩٠-١٩٩٩.

يبين الجدول رقم (١) الصادرات والمستوردات الأردنيّة (١٩٩٠-١٩٩٧) وتأثيرها على الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من (١٩٩٠-١٩٩٩) أن الميزان التجاري قد مر بحالة من العجز غير المستقر، والذي بدأ بالتزايد من العام (١٩٩٠) الذي بلغت فيه نسبة العجز (١١١٣٥٧٥-) ألف دينار أردني حتى عام (١٩٩٦) والذي ارتفعت فيه نسبة العجز لتصل إلى (٢٠٠٣٧٧٥-) أردني، أما في الأعوام التاليّة للعام (١٩٩٦) أخذ مؤشر العجز ينخفض حيث بلغ في العام (٢٠٠٠) لتنخفض إلى (١٥٧٣٨٤٤-)، والشكل (١) الآتي يبين منحنى تطور عجز الميزان التجاري الأردني في الفترة (١٩٩٠-١٩٩٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل (١)

تطور عجز الميزان التجاري الأردني في الفترة (١٩٩٠-١٩٩٩)

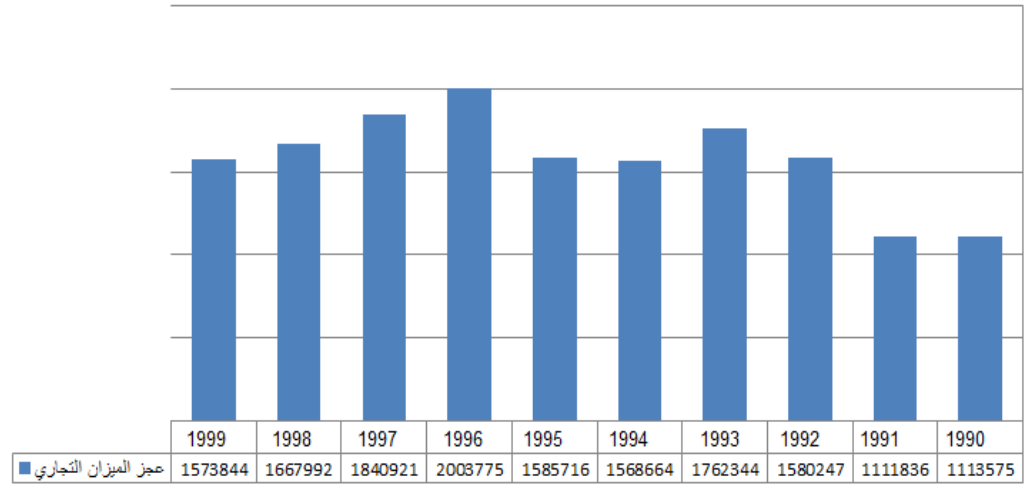

٢- تطور الميزان التجاري الأردني (٢٠٠٠-٢٠٠٩)

الجدول (٢)

الصادرات والمستوردات الأردنيّة (٢٠٠٠-٢٠٠٩) وتأثيرها على الميزان التجاري

السنة	الصادرات (الف دينار)	المستوردات (الف دينار)	الميزان التجاري
٢٠٠٠	١٠٨٠٨١٧.٠	٣٢٥٩٤٠٤.٠	-٢١٧٨٥٧٧
٢٠٠١	١٣٥٢٣٧٠.٠	٣٤٥٣٧٢٩.٠	-٢١٠١٣٥٩
٢٠٠٢	١٥٥٦٧٤٨.٠	٣٥٩٩١٦٠.٠	-٢٠٥٢٤٠٢
٢٠٠٣	١٦٧٥٠٧٥.٠	٤٠٧٢٠٠٨.٠	-٢٣٩٦٩٣٣
٢٠٠٤	٢٣٠٦٦٢٦.٠	٥٧٩٩٢٤١.٠	-٣٤٨٢٦٢٥
٢٠٠٥	٢٥٧٠٢٢٣.٠	٧٤٤٢٨٦٤.٠	-٤٨٦٢٦٥١
٢٠٠٦	٢٩٢٩٣١٠.٠	٨١٨٧٧٢٥.٠	-٥٢٦٨٤٠٥
٢٠٠٧	٣١٨٣٧٠٧.٠	٩٧٢٢١٩٤.٠	-٦٥٢٨٤٠٧
٢٠٠٨	٤٤٣١١١٣.٠	١٢٠٦٠٨٩٥.٠	-٧٥٧٩٧٧٢
٢٠٠٩	٣٥٧٩١٦٦.٠	١٠١٠٧٦٩٦.٠	-٦٥٢٨٥٣٠

المصدر: البنك المركزي الأردني- البيانات الإحصائيّة - القطاع الخارجي- احصاءات التجارة الخارجيّة ٢٠٠٠-٢٠٠٩.

يبين الجدول رقم (٢) الصادرات والمستوردات الأردنيّة (٢٠٠٠-٢٠٠٩) وتأثيرها على الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من (٢٠٠٠-٢٠٠٩) أن الميزان التجاري قد مر بحالة من العجز غير المستقر، والذي بدأ بالتزايد من العام (٢٠٠٠) الذي بلغت فيه نسبة العجز (٢١٧٨٥٧٧-) لتصل في العام (٢٠٠٨) إلى (٧٥٧٩٧٧٢-) وهي أعلى نسبة عجز شهدها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الميزان التجاري الأردني منذ العام (١٩٩٠)، لتعود إلى الاستقرار في العام (٢٠٠٩) الذي بلغت فيه نسبة العجز في الميزان التجاري (٦٥٠٨٥٤-). والشكل (٢) الآتي يبين منحنى تطور عجز الميزان التجاري الأردني في الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٩).

الشكل (٢)
تطور عجز الميزان التجاري الأردني في الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٩)

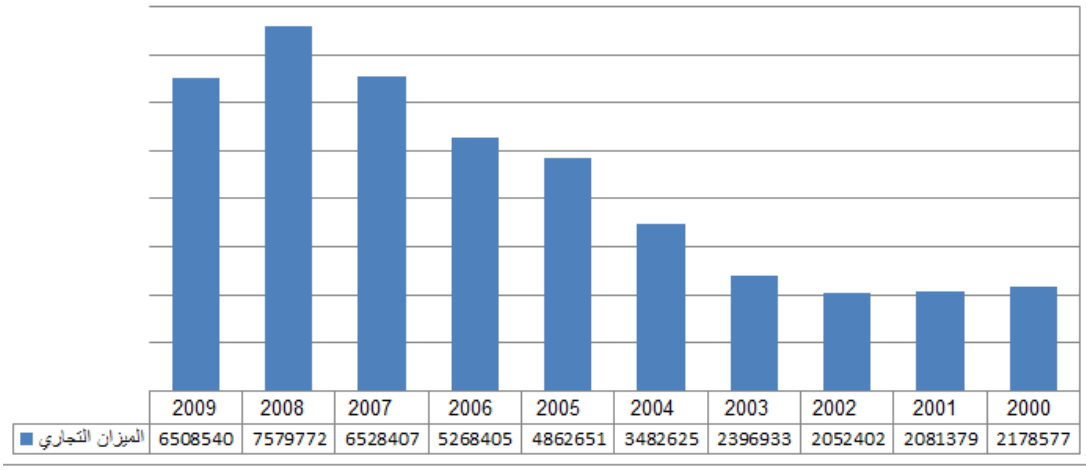

٣- تطور الميزان التجاري الأردني (٢٠١٠-٢٠١٨)

الجدول (٣)
الصادرات والمستوردات الأردنيّة (٢٠١٠-٢٠١٨) وتأثيرها على الميزان التجاري

السنة	الصادرات (الف دينار)	المستوردات (الف دينار)	الميزان التجاري
٢٠١٠	٤٢١٦٩٤٨.٠	١١٠٥٠١٢٦.٠	-٦٧٧٣١٤٢
٢٠١١	٤٨٠٥٨٧٣.٠	١٣٤٤٠٢١٥.٠	-٨٥٥٤٣٧٨
٢٠١٢	٤٧٤٩٥٧٠.٠	١٤٧٣٣٧٤٩.٠	٩٩٨٣٩٩٩
٢٠١٣	٤٨٠٥٢٣٤.٠	١٥٦٦٧٣٤٤.٠	-١٠٨٦١١٠١
٢٠١٤	٥١٦٣٠٢٩.٠	١٦٢٨٠١٨٩.٠	-١١١١٦٩٥
٢٠١٥	٤٧٩٧٥٨٣.٠	١٤٥٣٧١٨٢.٠	-٩٧٤١٨٢٤
٢٠١٦	٤٣٩٦٥١٣.٠	١٣٧٢٠٣٧٤.٠	-٩٣٢٤٠٢٣
٢٠١٧	٤٥٠٤٢٢٤.٠	١٤٥٥٣٧١٧.٠	-٩٩٦٩٤٩٣
٢٠١٨	٤٦٧٤٧٠٦.٠	١٤٤٢٠٠٢٧.٠	-٩٧٤٥٣٢١

المصدر: البنك المركزي الأردني- البيانات الإحصائيّة - القطاع الخارجي- احصاءات التجارة الخارجيّة ٢٠١٠-٢٠١٨.

يبين الجدول رقم (٣) الصادرات والمستوردات الأردنيّة (٢٠١٠-٢٠١٨) وتأثيرها على الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من (٢٠١٠-٢٠١٨) أن الميزان التجاري قد مر بحالة من العجز غير المستقر، والذي بدأ بالتزايد من العام (٢٠١٠) الذي بلغت فيه نسبة العجز

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٦٧٧٣١٤٢-) لتصل في العام (٢٠١٣) إلى (١٠٨٦١١٠١-) وهي أعلى نسبة عجز شهدها الميزان التجاري الأردني منذ العام (١٩٩٠)، لتعود إلى الاستقرار في الأعوام التاليّة للعام (٢٠١٣) إلى أن هذه الفترة حافظت على نسب عجز عاليّة في الميزان التجاري الأردني. والشكل (٣) الآتي يبين منحنى تطور عجز الميزان التجاري الأردني في الفترة (٢٠١٠-٢٠١٨).

الشكل (٣)
تطور عجز الميزان التجاري الأردني في الفترة (٢٠١٠-٢٠١٨)

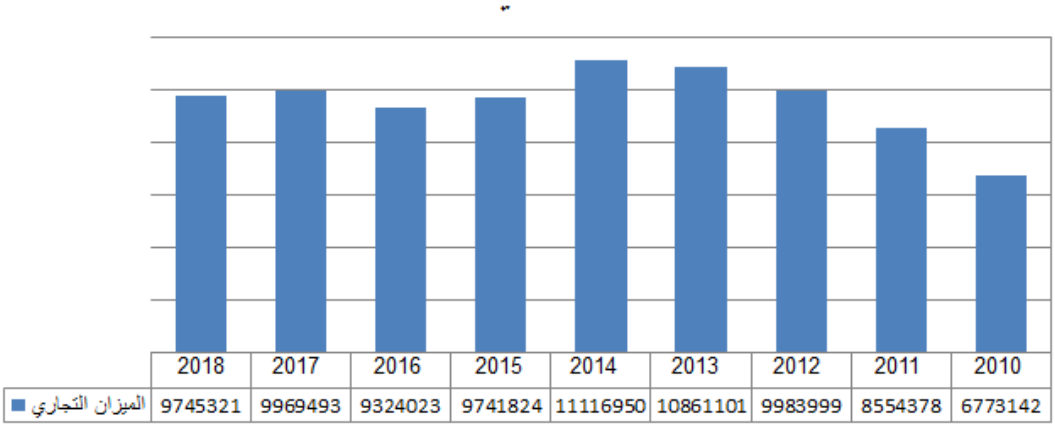

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث
منهجيّة الدِّراسة

٣-١ المقدمة:

قامت الباحثة من خلال هذا الفصل التطرق إلى التعريف بالمنهج المناسب الذي سيخدم الدِّراسة، بالإضافة إلى التعريف بالمتغيرات الاقتصاديّة التي يتم اختيارها وسبب اختيارها مع الإشارة إلى مصادرها، وتوضيح الاختبارات الإحصائيّة التي تخدم متطلبات الدِّراسة والتي تم إدراجها، وأخيرا بيان النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات لتستخلص في الأخير مجموعة من التوصيات.

٣-٢ منهج الدِّراسة:

نظراً لطبيعة الدِّراسة الحاليّة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحليل الميزان التجاري الأردني وتحليل حجم الصادرات والمستوردات الأردنيّة في الفترة الممتدة من (١٩٩٠-٢٠١٨)، كذلك تم الاعتماد على المنهج التحليلي القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (vector Auto-Regression Model) لتحليل العلاقة في بين الميزان التجاري وحجم الصادرات والمستوردات.

٣-٣ أسلوب الدِّراسة:

من خلال الاطلاع على الدِّراسات السابقة واستنادا إلى دِّراسة (Bonga,٢٠١٨) ظهر جليا أن المنهج المناسب للدِّراسة هو المنهج الوصفي والتحليلي بهدف الإحاطة بمختلف الجوانب النظريّة والعمليّة للموضوع اعتمادا على المصادر والمراجع المختلفة كالكتب، المقالات والمجلات العلميّة وغيرها، بالإضافة إلى الأدوات الإحصائيّة والقياسيّة بهدف تسهيل قياس المتغيرات الاقتصاديّة المستخدمة في النموذج.

٣-٤ متغيرات الدِّراسة:

من أجل تحليل الميزان التجاري الأردني باستخدام نموذج الانحدار الذاتي قامت الباحثة بالاعتماد على نموذج متجه الانحدار الذاتي (Vector Auto Regressions) متضمناً متغيرين، هما الصادرات والمستوردات، وقد غطت الدِّراسة الفترة الممتدة بين(١٩٩٠-٢٠١٨)، وقد اعتمدت الباحثة في تحليلها على البيانات السنويّة المتحصل عليها من البنك المركزي الأردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-٥ الأساليب الإحصائيّة:

بعد الحصول على البيانات اللازمة، واعتمادا على الدِّراسات السابقة تم استخدام الاختبارات الإحصائيّة المناسبة بالاعتماد على برمجيّة (EVIEWS)، بهدف الإجابة عن أسئلة الدِّراسة واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات ويمكن توضيحها فيما يلي:

اختبار جذر الوحدة:((Unit Root)

قامت الباحثة باختبار الاستقرار(Stationary) للسلاسل الزمنيّة لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنيّة أو عدم احتوائها على جذر الوحدة.

١. اختبار استقرار بيانات السلسلة الزمنيّة(جذر الوحدة):

يوجد على المستوى التطبيقي عدة اختبارات يمكن استخدامها لاختبار صفة الاستقرار في السلسلة، وسيتم التركيز على اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test) لأنها من أكثر الاختبارات استخداماً في التطبيقات العمليّة، وحيث إن جذور الوحدة ترتكز على وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات فأن اختبارات جذور الوحدة ترتكز على فرضيّة إن حدود الخطأ ليست مترابطة بشكل جوهري وإسقاط هذا الفرض يؤدى إلى حدوث مشكلة الارتباط الذاتي.

٢. اختبار ديكي فوللر البسيط (Dickey-Fuller,١٩٧٩)، اختبار ديكى فوللر المركب (Augmented) (Dickey-Fuller , ١٩٨١).

٣. اختبار بيرون فيليبس (Phillips and Perron , ١٩٨٨).

٤. اختبار ديكى فوللر البسيط ديكى فوللر المركب:-

ويُعتبر اختبار ديكى فوللر من أكثر الاختبارات استخداما في التطبيقات العمليّة، ومضمون هذا الاختبار،إذا كان معامل الانحدار للصيغة القياسيّة المقترحة يساوى الواحد فأن هذا يؤدى إلى وجود مشكلة جذر الوحدة الذي يعنى عدم استقرار بيانات السلسلة الزمنيّة (p=١)، ويلاحظ إن اختبار ديكى فوللر البسيط قائم على فرض إن حد الخطأ ذو إزعاج ابيض أي انه لم يضع في اعتباره إمكانيّة وجود ارتباط ذاتي وهذه نقطة الضعف في الاختبار لذا تم تعديله بديكى فوللر المركب أو المعدل.

يقوم اختبار ديكى فوللر المركب على إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنيّة حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي الخاصة باختبار ديكى فوللر البسيط، وعليه تصبح الصيغة القياسيّة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقترحة متضمنة متغيرات بفترات إبطاء كمتغيرات تفسيريّة للتخلص من إمكانيّة وجود ارتباط ذاتي لعنصر الخطأ (الرشيد، محمود٢٠١٠).

ويتم اختبارADF على ثلاثة توصيفات (٣- Specification)، وذلك لأن توزيع (ADF) للقيم الحرجة يتأثر بمدى وجود الثابت من عدمه):

أ. إجراء انحدار بوجود ثابت واتجاه عام وهو النموذج الشامل.

ب. إجراء انحدار بوجود ثابت فقط.

ج. إجراء انحدار بدون وجود ثابتاً واتجاه عام.

ـــاختبار فيليبس بيرون (Phillips and Perron , ١٩٨٨):

يقوم هذا الاختبار على إدخال تصحيح للارتباط الذاتي باستخدام طريقة غير معلميّة، وما يميز هذا الاختبار أنه يأخذ في الاعتبار التغيرات الهيكليّة للسلسلة الزمنيّة، فهو ذو قوة اختياريّة أكبر من اختبار (DF) و (ADF) في أنه يحتوي على قيم متباطئ الفروق، والذي يأخذ في الاعتبار الفروق الأولى للسلسلة الزمنيّة باستخدام التصحيح غير المعاملي (Correlated Non Parametric) ويسمح بوجود متوسط يساوي صفر واتجاه خطى للزمن أي أنه لا يستند إلى توزيع معامل لحد الخطأ.

ـــطرق علاج صفة عدم السكون في بيانات السلسلة الزمنيّة:

ولتجنب الآثار التي تنعكس على عدم استقرار السلسلة الزمنيّة يجب معالجة عدم استقرارها عن طريق إحدى المعالجات المعروفة مثل طريقة الفروق وطريقة التحويل اللوغريثمى وغيرها.

ومن أهم طرق تحقيق استقرار السلسلة الزمنيّة هي طريقة الفروق وتقوم هذه الطريقة على مبدأ طرح القيم بعضها من البعض الآخر وغالبا نتيجة هذه العمليّة الحصول على بيانات قيمتها اصغر من البيانات الأصليّة وهذا يعنى تقليل التبادل، وهذه الطريقة تكون صالحة لمجموعة من البيانات على خلاف الطرق الأخرى التي تضع قيوداً على البيانات فمثل التحويل اللوغريثمى استخدامه يشترط عدم وجود قيم سالبة في البيانات، عموما طريقة الفروق من أكثر الطرق استخداماً في البيانات بشكل عام وفي بيانات السلاسل الزمنيّة بشكل خاص(فندل،٢٠٠٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختبار التكامل المشترك: (Cointegration Test)

تحليل التكامل المشترك يقدم دعماً للنظريّة الاقتصاديّة من خلال رصد العلاقات بين المتغيرات الاقتصاديّة في إطار إحصائي، فمن منظور اقتصادي فإن بعض المتغيرات تتحرك بانتظام بمرور الوقت على الرغم من أنها تتسم بشكل منفرد بالتذبذب العشوائي، لذا فإن تحليل التكامل المشترك يعد أحد الأدوات المهمة عند دِّراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصاديّة على المدى الطويل، إضافة على ذلك فإنه يساعد على تحديد مستوى التوازن بين البيانات غير المستقرة وتلك التي تتسم بالثبات.

إذاً فإن التكامل المشترك تصاحب (Association) بين سلسلتين زمنيتين ($X_١Y_١$) أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداها لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيها ثابتة عبر الزمن، حيث إن العلاقات الطويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تُعتبر مفيدة في التنبؤ بتقييم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة، وتتطلب حدوثه ان تكون السلسلتين متكاملتين من الرتبة الأولى كل على حدة، والبواقي الناجمة عن تقديم العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر.

ومما سبق نجد أن التكامل المشترك هو التعبير الإحصائي لعلاقة التوازن طويلة الأجل. فلو أن هناك متغيرين يتصفان بخاصيّة التكامل المشترك فإن العلاقة بينهما تكون متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل، بالرغم من إمكانيّة وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في الأجل القصير. ولإجراء هذا الاختبار يجب أن تكون السلاسل الزمنيّة لمتغيرات الدِّراسة جميعها متكاملة من نفس الرتبة.

لفحص التكامل المشترك بين مجموعة من المتغيرات، وهما كالتالي:

(١) Trace Test:

$$\lambda_{Trace}(r) = -T \sum_{r+1}^{P} \ln(١ - \lambda_i)$$

(٢) Maximal Eigen Value Test:

$$\lambda_{max}^{(r, r+١)} = -T \ln(١ - \lambda_{r+١})$$

حيث:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

T عدد المشاهدات.T :

P: عدد المتغيرات.P

λ : القيم المقدرة لخصائص الجذور (قيم إيجن المحسوبة).

R : عدد متجهات التكامل المشترك.

اختبار مقاربة نموذج متجه الانحدار الذاتي:Vector Auto Regressions(VAR).

من أجل تقدير نموذج الانحدار الذاتي غير المقيد (vector Auto Regression) (VAR) والذي يأخذ الشكل ذو إبعاد pxp (Bendini, ٢٠٠٠) على النحو:

$$X_t = \delta_1 X_{t-1} + \ldots\ldots\ldots + \delta_p X_{t-k} + \mu_0 + \varepsilon_t$$

حيث X_t مصفوفة المتغيرات وإبعادها P×P وεتشير إلى الخطأ وتعدل هذه المعادلة إلى الشكل المصحح التوازني التالي (Johansen, ٢٠٠٠) :

$$\Delta X_t = \delta_1 X_{t-1} + \Gamma_1 X_{t-1} + \ldots\ldots\ldots + \Gamma_{k-1} \Delta X_{t-k+1} + \mu_0 + \varepsilon_t$$

حيث εخطا عشوائي موزع توزيع طبيعي ووسطه صفر وتباينه معلوم ($\varepsilon_t \sim N(0, \Omega)$)

وبالاستناد إلى هذا النموذج من الممكن التعرّف على مدى تأثير الصدمة وتقسيمها إلى جزئيين وهما الجزء المتوقع وغير المتوقع وبالتالي فإن نموذج VARيعطي طريقة عمليّة لقياس إي صدمة والتي تتمثل بالجزء ΔX_t(Green, ٢٠٠٣)؛ حيث إن الجزء المتوقع يمكن وصفة من خلال المعادلة التاليّة:

$$E_{t-1}(\Delta X_t / \sigma_{t-1}) = \pi_1 X_{t-1} + \Gamma_1 \Delta X_{t-1} + \ldots\ldots + \Gamma_{k-1} \Delta X_{t-k+1} \ldots\ldots$$

وتقيس هذه الصيغة الجزء المتوقع إما εفتقيس الجزء غير المتوقع مع العلم إن التباين معروف مسبقا ويساويσ_{t-1} وبالتالي فإن الجزء المتوقع مع توفير بيانات عن المتغيرات في الفترة السابقة (t-١) يعطي تنبؤ عن الفترة القادمة وذلك على أساس أن التباين في الفترة السابقة σ_{t-1}، ومن هنا فإن الجزء الغير المتوقع εذو خطأ عشوائي (Ω وسطه صفر وتباينه معلوم) يصبح التنبؤ التوقع متاح ومتسق مع السلوك الرشيد (Green, ٢٠٠٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع
تحليل البيانات

٤-١ المقدمـــة:

بعد الحصول على البيانات اللازمة، واعتمادا على الدِّراسات السابقة قامت الباحثة باستخدام الاختبارات الإحصائيّة المناسبة بالاعتماد على برمجيّة EVIEWS، بهدف الإجابة عن أسئلة الدِّراسة واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات، ويمكن توضيحها من خلال المراحل التاليّة:

٤-٢ اختبار سكون السلاسل الزمنيّة:

أثبتت العديد من الدِّراسات القياسيّة (Stock and Watson)[١]، (Plosser& Nelson)[٢](Yule)[٣]، أن السلاسل الزمنيّة المتعلقة بالمتغيرات الاقتصاديّة الكليّة تتسم بعدم الاستقرار ناتجا عنها مشكلة الانحدار الزائف(Spurious Régression) ويظهر ذلك من خلال النتائج المضللة التي يتحصل عليها حيث تكون قيم R^2 مرتفعة حتى في ظل عدم وجود علاقة حقيقيّة بين المتغيرات، وعليه لابد من التأكد من استقرار متغيرات الدِّراسة بالاعتماد على اختبار جذر الوحدة(Unit RootTest)عن طريق استخدام اختبارAugmentedDickey Fuller (ADF)لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنيّة أو عدم احتوائها على جذر الوحدة بحيث تكون الفرضيّة الصفريّة هي احتواء السلسلة الزمنيّة للمتغير على جذر الوحدة أي أنه غير مستقر ويتم الحكم على هذه الفرضيّة بالقبول أو بالرفض بملاحظة قيمة الاحتماليّة "Probability"، فإذا كانت أقل من (٠.٠٥) فهذا يعني أن القيمة المحسوبة لإحصائيّة (ADF) أكبر من القيمة الجدوليّة

---

[١]-Stock, J. H. and Watson, M. W., «Testing for Common Trends , Journal of American Statistical Association, Vol. ٨٣, ١٩٨٨.

[٢]-NelsonC., and C. Plosser, «Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series: Some Evidence and Implications», Journal of Money Economics, Vol. ١٠, ١٩٨٢.

[٣]-Yule, G.U., «Why Do We Some Times Get Nonsense-Correlations Between Time-Series? A Study in Sampling and the Nature of Time-Series», Journal of the Royal Statistical Society, Vol. ٨٩, ١٩٢٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لها، مما يعني رفض فرض الأساس بوجود جذر الوحدة والحكم باستقرار السلسلة الزمنيّة للمتغير محل الدِّراسة.

واستنادا لدِّراسة (Mamta،٢٠٠٤) [٤] الذي يرى أن اختبار (ADF) غير قادر على التمييز الجيد لسكون السلاسل الزمنيّة، لذا سيتم إجراء اختبار Phillips perron (PP) والذي يتميز بقدرته على إعطاء تقديرات قويّة في حالة السلاسل التي لها ارتباط متسلسل وتباين غير ثابت.

الجدول (٤)

نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنيّة

المتغيرات	الاختبار			
	ADF		PP	
	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	المستوى
Lnexp الصادرات	-٥.٣٥ (-٢.٩٧)	-١.١٥٤ (-٢.٩٧)	-٥.٣٥ (-٢.٩٧)	-١.١٦ (-٢.٩٧)
Lnimp المستوردات	-٤.١٧ (-٢.٩٧)	-١.٠١ (-٢.٩٧)	-٤.١٥ (-٢.٩٧)	-١.٠٠ (-٢.٩٧)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول(٤) تبين أن كل المتغيرات الاقتصاديّة لا تتسم بالسكون عند إجراء اختبار(ADF) و(PP) فقد كانت القيم المطلقة للإحصائيّة المقدرة تقل عن تلك الحرجة لكل مستويات المعنويّة الإحصائيّة مما يستوجب قبول الفرضيّة الصفريّة والدالة على وجود جذور الوحدة، وبعد أخذ الفرق الأول أصبحت كل المتغيرات تتسم بالاستقرار عند مستوى معنويّة ٥%، وعليه فإن النتيجة لا تنفي إمكانيّة أن تكون السلاسل الزمنيّة لكل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(١) عند مستوى معنويّة ٥%.

وللتأكد ما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أو لا قامت الباحثة باختبار درجة تكامل البواقي ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

[٤]-MamtaChowdhury, ٢٠٠٤, «Currency Crisis and Stock Prices in East Asian Countries:anApplicatin of Cointegratin Granger Causality», School of Economics and Finance, Working paper series, N°٢٠٠٤/٠١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (٥)

نتائج اختبار سكون البواقي

المتغيرات	المستوى		
	التباطؤ	ADF	PP
Z=resid	٢	***٠.٠٠٠٠	***٠.٠٠٠٠

*****، **، *، تشير إلى سكون المتغيرات عند مستوى معنويّة ١%، ٥% و١٠% على التوالي.**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول(٥) تبين أن البواقي تتسم بالسكون عند إجراء اختبار(ADF) و(PP) عند المستوى، فقد كانت القيم المطلقة للإحصائيّة المقدرة تفوق تلك الحرجة لكل مستويات المعنويّة الإحصائيّة مما يستوجب رفض الفرضيّة الصفريّة والدالة على وجود جذور الوحدة، وعليه فإن البواقي متكاملة من الدرجة الصفريّة I(٠) عند مستوى معنويّة ١%.ونظرا للنتائج المتحصل عليها وباعتبار أن البواقي تتسم بالسكون عند الدرجة الصفريّة I(٠)، لا يمكن رفض الفرضيّة الصفريّة القائلة أن المتغيرات ليست متكاملة.[٥]

٤-٣ اختبار التكامل المشترك Cointegration Test:

يستلزم إجراء اختبار التكامل المشترك متعدد المتغيرات أن تكون السلاسل الزمنيّة لهذه المتغيرات جميعها متكاملة من نفس الرتبة، وبعد معرّفة هذه الرتبة تتمثل الخطوة التاليّة في التأكد من وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدِّراسة بواسطة اختبار التكامل المشترك متعدد المتغيرات. من أهم اختبارات التكامل المشترك متعدد المتغيرات اختبار Juselius and Johansen الذي يستخدم طريقة الإمكان الأعظم ذات المعلومات الكاملة Full Information Maximum Likelihood (FIML) التي تعالج كل المتغيرات في النموذج كمتغيرات داخليّة، ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التاليّة:

$$\Delta y_t = \alpha_o + \alpha_1 t + \sum_{i=1}^{p-1} \Gamma_i \Delta y_{t-i} + \Pi y_{t-p} + u_t$$

[٥]-خالد محمد السواعي، «أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام EVIEWS»، دار الكتاب الثقافي، إربد، الأردن، ٢٠١١، ص١٩٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى مصفوفة المعاملات التي تمثل أثر المتغيرات في الأجل الطويل، ويشار لرتبة هذه المصفوفة بالرمز r . حيث تحدد r عدد متجهات التكامل المشترك وفي حالة $0 \prec r \prec 1$ فإن هذه المصفوفة تتكون من مصفوفتي $(\alpha،\beta')$،أي $\Pi=\alpha\beta'$ و β تمثل مصفوفة متجهات التكامل المشترك وهي تقيس العلاقة بين متغيرات المتجه في الأجل الطويل، التي يفترض أنها متكاملة من الرتبة الأولى ولهذا يتم استخدام قيم الفروق الأول لهذه المتغيرات في نموذجVARبينما β'تمثل مبدلة المصفوفةβ في حينα تمثل مصفوفة معاملات حد تصحيح الخطأ وهي تقيس علاقة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل. ويتم اختبار فرضيّة العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات بواسطة مقارنة قيم إحصائيات الاختبار المحسوبة بقيم إحصائيات الاختبار الجدوليّة المناظرة الواردة في (Johansen and Juselius)عند مستوى معنويّة معين فإذا كانت قيمة إحصائيات الاختبار المحسوبة أكبر من قيمة إحصائيات الاختبار الجدوليّة، يتم رفض فرضيّة العدم وقبول الفرضيّة البديلة القائلة بأن هناك تكامل مشترك بين متغيرات الدِّراسة بمعنى أن هناك علاقة توازنيه طويلة الأجل بين هذه المتغيرات مع معرّفة عدد متجهات هذا التكامل.ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٦)

اختبار التكامل المشترك

		Date: ١٠/٠٥/١٩ Time: ١٠:٠٦		
		Sample (adjusted): ١٩٩٢ ٢٠١٨		
	Included observations: ٢٧ after adjustments			
	Trend assumption: Linear deterministic trend			
		Series: LNEXP LNIMP		
	Lags interval (in first differences): ١ to ١			
	٠.٠٥	Trace		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
٠.١١٥٣	١٥.٤٩٤٧١	١٢.٩٨٥٦٥	٠.٣٢٦٥٦٤	None
٠.١٢٨٥	٣.٨٤١٤٦٦	٢.٣١٠٨٨٦	٠.٠٨٢٠٢٨	At most ١
Trace test indicates no cointegration at the ٠.٠٥ level				
* denotes rejection of the hypothesis at the ٠.٠٥ level				
	**MacKinnon-Haug-Michelis (١٩٩٩) p-values			
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
	٠.٠٥	Max-Eigen		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

None	٠.٣٢٦٥٦٤	١٠.٦٧٤٧٧	١٤.٢٦٤٦٠	٠.١٧١٣
At most ١	٠.٠٨٢٠٢٨	٢.٣١٠٨٨٦	٣.٨٤١٤٦٦	٠.١٢٨٥
Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the ٠.٠٥ level				
* denotes rejection of the hypothesis at the ٠.٠٥ level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (١٩٩٩) p-values				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

تشير نتائج الجدول (٦) إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدِّراسة وذلك حسب (Trace Test), (Max Eigen Value Test) ولذلك نقبل الفرضيّة العدميّة (H.) ونرفض الفرضيّة البديلة (H١) والدالة على وجود تكامل مشترك وبالتالي فإن نتائج اختبار التكامل المشترك تشير إلى عدم وجود علاقة توازنيّة طويلة الأجل بين متغيرات الدِّراسة أي أنها لا تظهر سلوكاً متشابهاً في المدى الطويل.

تحديد فترات الإبطاء:

تم تحديد فترات الإبطاء المناسبة في النموذج والتي تعطي أقل قيمة للمؤشرينAIC ، SC لمتغيرات الدِّراسة (lnexpo،lnimpo)، وقد كانت نتائج الاختبار كما هو مبين في الجدول (١,٢,٣) في الملحق ١ ، حيث يتبين إن أفضل فترة إبطاء هي ٢ ، حيث تم تقدير النموذج على ثلاث فترات إبطاء مختلفة(٢,٤,٦) وكانت اقل قيمة للموشرين (AIC, SC) عند فترة الإبطاء ٢.

٤-٤ اختبار الارتباط الذاتي

يجب اختبار خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي من خلال اختبار Breusch-Godfrey، حيث يتبين من خلال النتائج في الجدول (٧) ومن خلال قيم (R^2) ومعنويتها (٠.٤٦٦٨) نقبل فرضيّة العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي في النموذج ونرفض الفرضيّة البديلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٧)

اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	٠.٥٢٩١٢٧	Prob. F(٢,١٧)		٠.٥٩٨٥
Obs*R-squared	١.٥٢٣٦٥٨	Prob. Chi-Square(٢)		٠.٤٦٦٨
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: Least Squares				
Date: ١٠/١٣/١٩ Time: ١١:٤٥				
Sample: ١٩٩٣ ٢٠١٨				
Included observations: ٢٦				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	٤١١٧٧.٧٠	١٨٢٥٨٧.٣	٠.٢٢٥٥٢٣	٠.٨٢٤٣
D(EXPO(-١))	-١.٢٣١٩٩٧	١.٤٧٧٩٩٥	-٠.٨٣٣٥٦٠	٠.٤١٦١
D(EXPO(-٢))	-٠.٣٤٥٥٨٣	٠.٨٣٥٩٩٩	-٠.٤١٣٣٧٦	٠.٦٨٤٥
D(IMPO(-١))	٠.٢٠٠٤٠٩	٠.٢٧٠٦٥٥	٠.٧٤٠٤٥٩	٠.٤٦٩١
D(IMPO(-٢))	٠.١٥٣٣٦٤	٠.٢٦٦٧٢٥	٠.٥٧٤٩٨٩	٠.٥٧٢٨
EXPO(-١)	٠.٤٦٧٩٨٨	٠.٦٧٩٥٦٢	٠.٦٨٨٦٦١	٠.٥٠٠٣
IMPO(-١)	-٠.١٥٦٦٣٤	٠.٢٢٥٢١٨	-٠.٦٩٥٤٧٤	٠.٤٩٦٢
RESID(-١)	٠.٧٢٥٩٥٨	٠.٨٨٦١٢١	٠.٨١٩٢٥٤	٠.٤٢٤٠
RESID(-٢)	-٠.٥٤٧٢٩٩	٠.٥٥٦٢٨٦	-٠.٩٨٣٨٤٥	٠.٣٣٩٠
R-squared	٠.٠٥٨٦٠٢	Mean dependent var		١.٨٣E-١٠
Adjusted R-squared	-٠.٣٨٤٤٠٨	S.D. dependent var		٢٩٤٣٥٧.٩
S.E. of regression	٣٤٦٣٤٤.٢	Akaike info criterion		٢٨.٦١٥٦٨
Sum squared resid	٢.٠٤E+١٢	Schwarz criterion		٢٩.٠٥١١٧
Log likelihood	-٣٦٣.٠٠٣٨	Hannan-Quinn criter.		٢٨.٧٤١٠٨
F-statistic	٠.١٣٢٢٨٢	Durbin-Watson stat		١.٩٤٤٧٧٤
Prob(F-statistic)	٠.٩٩٦٦٤٩			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

٤-٥ اختبار الاستقراريّة:

يوضح الشكل (١) اختبار استقراريّة النموذج (Cusum Test) ، حيث يتبين من خلال الشكل ان النموذج مستقر (وقوع المنحنى ضمن الخطين).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل(٤) اختبار استقراريّة النموذج

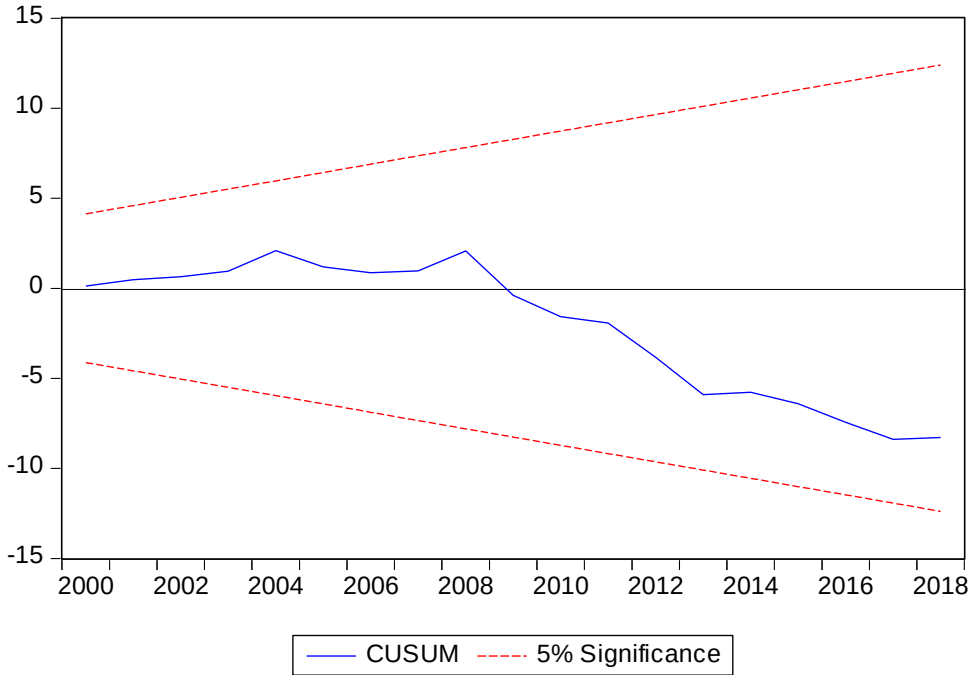

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

اختبار العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين

تم اختبار العلاقة طويلة الأجل بين كل من الصادرات والمستورات من خلال اختبار (Wald Test) ومن خلال قيمة ال F-test (٢.٦١) ومقارنتها مع قيمة Pesaran عند الحد الأعلى حيث يتم الحصول على قيمة Pesaran من جدول Pesaran وكانت قيمة Pesaran عند الحد الأدنى تساوي ٣.٧٩ وعند الحد الأعلى ٤.٨٥ ، ونقارن قيمة F مع الحد الأعلى ل Pesaran فإذا كانت قيمة ال F اكبر من الحد الأعلى ل Pesaran نرفض فرضيّة العدم وبما إن قيمة إل F (٢.٦١) اقل من الحد الأعلى ل Pesaran (٤.٨٥) نقبل فرضيّة العدم بعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٨)

اختبار العلاقة طويلة الأجل

Wald Test:			
Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	٢.٦١٢٣١٧	(٢, ١٩)	٠.٠٩٩٥
Chi-square	٥.٢٢٤٦٣٣	٢	٠.٠٧٣٤
Null Hypothesis: C(٦)=C(٧)=٠			
Null Hypothesis Summary:			
Normalized Restriction (= ٠)		Value	Std. Err.
C(٦)		٠.٩٩١١٨٦	٠.٤٨٣٤٨٦
C(٧)		-٠.٣٣٥٤٠٩	٠.١٥٧٣٩٠

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

— اختبار العلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرين

تم اختبار العلاقة قصيرة الأجل بين كل من الصادرات والمستورات من خلال اختبار (Wald Test) ومن خلال قيمة إل F-test (١.٥٠) ومعنويتها (٠.٢٤٧٦) والتي كانت اكبر من ٥% يتم قبول فرضيّة العدم بمعنى إن المستوردات لا توثر على الصادرات في الأجل القصير.

جدول رقم (٩)

اختبار العلاقة قصيرة الأجل

Wald Test:			
Equation: Untitled			
Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	١.٥٠٣٧٠٠	(٢, ١٩)	٠.٢٤٧٦
Chi-square	٣.٠٠٧٣٩٩	٢	٠.٢٢٢٣
Null Hypothesis: C(٢)=C(٣)=٠			
Null Hypothesis Summary:			
Normalized Restriction (= ٠)		Value	Std. Err.
C(٢)		-٠.٣٩٠٧٤١	٠.٨٠٩٠٠١
C(٣)		٠.٤٥٠٠٣٣	٠.٥٦٥٢٨٧

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سرعة التعديل نحو التوازن في الأجل الطويل

يتم التعرّف على سرعة التعديل نحو التوازن في الأجل الطويل عن طريق إضافة متغير ECT(error correction term) حد تصحيح الخطأ الى النموذج ثم تقدير النموذج، كما يجب إن يكون هذا المتغير سالب ومعنوي ، ومن خلال النتائج في جدول(٩) يتبين إن معامل هذا المتغير سالب (-٠.٥٧٤١١) ومعنوي (٠.٠٣٢٣) ، وهذا يبن إن النموذج ككل سيعود الى التوازن في الأجل الطويل وبمعدل ٥٧.٤١١ .

جدول رقم (١٠)

سرعة التعديل نحو التوازن في الأجل الطويل

Dependent Variable: D(EXPO)				
Method: Least Squares				
Date: ١٠/١٣/١٩ Time: ١١:٥٧				
Sample (adjusted): ١٩٩٤ ٢٠١٨				
Included observations: ٢٥ after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	١٤١١٩٤.٥	١١٢٤٦٩.٩	١.٢٥٥٣٩٨	٠.٢٢٤٦
D(EXPO(-١))	-٠.٣٩٠٧٤١	٠.٨٠٩٠٠١	-٠.٤٨٢٩٩٢	٠.٦٣٤٦
D(EXPO(-٢))	٠.٤٥٠٠٣٣	٠.٥٦٥٢٨٧	٠.٧٩٦١١٤	٠.٤٣٥٨
D(IMPO(-١))	٠.٢٢٦٩٦٤	٠.١٧٥٨٠٤	١.٢٩١٠٠٥	٠.٢١٢٢
D(IMPO(-٢))	-٠.٢١٢٨٧٤	٠.١٧٨٢٦٧	-١.١٩٤١٢٧	٠.٢٤٧١
ECT(-١)	-٠.٥٧٤١١٠	٠.٣٣١٨٩٨	-١.٧٢٩٧٧٨	٠.٠٣٢٣
R-squared	٠.٢٩٥٠٩٣	Mean dependent var		١٥٩٣٣٧.٠
Adjusted R-squared	٠.١٠٩٥٩١	S.D. dependent var		٣٩٣٦٩٠.٤
S.E. of regression	٣٧١٤٩٢.١	Akaike info criterion		٢٨.٦٩٤٠١
Sum squared resid	٢.٦٢E+١٢	Schwarz criterion		٢٨.٩٨٦٥٤
Log likelihood	-٣٥٢.٦٧٥١	Hannan-Quinn criter.		٢٨.٧٧٥١٤
F-statistic	٣.٥٩٠٧٨٢	Durbin-Watson stat		١.٧٤٢٢٩١
Prob(F-statistic)	٠.٠٢٠٥٤٦			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

٦-٤ العلاقة السببيّة بين المتغيرين

بالاعتماد على النتائج الموضحة في الجدول (٨)، وانطلاقا من قيمة الاحتماليّة(٠.٣٥١٦) التي كانت اكبر من مستوى معنويّة ٥%، يتم قبول الفرضيّة الصفريّة والقائلة بعدم وجود علاقة سببيّة من المستوردات الى الصادرات ورفض الفرضيّة البديلة والدالة على وجود علاقة سببيّة بين المستوردات والصادرات ،كما يتبين من خلال النتائج ومن خلال قيمة الاحتماليّة(٠.٠٣٧٩) والتي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كانت اقل من مستوى معنويّة ٥%، يتم رفض الفرضيّة الصفريّة والقائلة بعدم وجود علاقة سببيّة من الصادرات الى المستوردات وقبول الفرضيّة البديلة والدالة على وجود علاقة سببيّة من الصادرات الى المستوردات .

الجدول (١١)

نتائج اختبار العلاقة السببيّة بين المتغيرات

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: ١٠/٠٥/١٩ Time: ١٠:٠٥			
	Sample: ١٩٩٠ ٢٠١٨		
		Lags: ٢	
Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
٠.٣٥١٦	١.٠٩٦٦٠	٢٧	LNIMP does not Granger Cause LNEXP
٠.٠٣٧٩	٣.٨١٢٥٦	LNEXP does not Granger Cause LNIMP	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس
مناقشة النتائج والتوصيات

٥-١ النتائج

تبين من النتائج ما يلي :

- أن كل المتغيرين غير مستقرين عند إجراء اختبار(ADF) و(PP) فقد كانت القيم المطلقة للإحصائيّة المقدرة تقل عن تلك الحرجة لكل مستويات المعنويّة الإحصائيّة مما يستوجب قبول الفرضيّة الصفريّة والدالة على وجود جذور الوحدة، وبعد أخذ الفرق الأول أصبحت كل المتغيرات تتسم بالاستقرار عند مستوى معنويّة ٥%، وعليه فإن النتيجة لا تنفي إمكانيّة أن تكون السلاسل الزمنيّة لكل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(١) عند مستوى معنويّة ٥%.
- أن البواقي تتسم بالسكون عند إجراء اختبار(ADF) و(PP) عند المستوى، فقد كانت القيم المطلقة للإحصائيّة المقدرة تفوق تلك الحرجة لكل مستويات المعنويّة الإحصائيّة مما يستوجب رفض الفرضيّة الصفريّة والدالة على وجود جذور الوحدة، وعليه فإن البواقي متكاملة من الدرجة الصفريّة I(٠) عند مستوى معنويّة ١%.ونظرا للنتائج المتحصل عليها وباعتبار أن البواقي تتسم بالسكون عند الدرجة الصفريّة I(٠)، لا يمكن رفض الفرضيّة الصفريّة القائلة أن المتغيرات ليست متكاملة.
- عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدِّراسة وذلك حسب (Max Eigen Value Test), (Trace Test) ولذلك نقبل الفرضيّة العدميّة (H_0) ونرفض الفرضيّة البديلة (H_1) والدالة على وجود تكامل مشترك وبالتالي فإن نتائج اختبار التكامل المشترك تشير إلى عدم وجود علاقة توازنيّة طويلة الأجل بين متغيرات الدِّراسة أي أنها لا تظهر سلوكاً متشابهاً في المدى الطويل.
- خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي من خلال اختبار Breusch-Godfrey
- وبما إن قيمة إل F (٢.٦١) اقل من الحد الأعلى ل Pesaran (٤.٨٥) نقبل فرضيّة العدم بعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ومن خلال قيمة إل F-test (١.٥٠) ومعنويتها (٠.٢٤٧٦) والتي كانت اكبر من ٥% يتم قبول فرضيّة العدم بمعنى إن المستوردات لا توثر على الصادرات في الأجل القصير.
- يتبين إن النموذج ككل سيعود الى التوازن في الأجل الطويل وبمعدل ٥٧.٤١١ .
- عدم وجود علاقة سببيّة من المستوردات الى الصادرات، كما يتبين من خلال النتائج ومن خلال قيمة الاحتماليّة(٠.٠٣٧٩) وجود علاقة سببيّة من الصادرات الى المستوردات.

٥-٢ الاستنتاجات:

١. وجود ضعف في القطاع الإنتاجي الأردني وعدم قدرته على تلبيّة الطلب المحلي مما قد تسبب في اختلال الميزان التجاري خلال فترة الدِّراسة.
٢. يعاني الأردن من نقص في الكفاءات الإنتاجيّة ما يجعله يعتمد بشكل كبير على الصادرات الخارجيّة، وبالتالي فإن ذلك يتسبب في ضعف تكوين قاعدة إنتاجيّة وتكوين رأس مال ثابت.
٣. إن الاتفاقيات التجاريّة التي أجراها الأردن مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركيّة هي اتفاقيات غير متوازنة وبالتالي قد تتسبب بزيادة العجز في الميزان التجاري كون الأردن يُعتبر دولة مستوردة أكثر مما هي مصدرة.

٥-٣ التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة توصي الباحثة بما يأتي:

١. تطوير هيكل إنتاجي يعتمد على أساس التنويع في الصادرات والاعتماد على الموارد الأوليّة في هيكل الصادرات.
٢. العمل على تنويع الصادرات ومحاولة رفع مستوى القطاعات الإنتاجيّة من حيث الميزة النسبيّة والجودة لسد ما يمكن تلبيته من الطلب المحلي.
٣. محاولة استغلال الموارد الطبيعيّة في الأردن وإعادة انتاجها محلياً كالصخر الزيتي والاستفادة من مشاريع الطاقة المتجددة لخفض قيمة المستوردات النفطيّة.
٤. إجراء المزيد من الاتفاقيات التجاريّة فيما بين الأردن وبلدان يتقارب المستوى الاقتصادي فيها مع الاقتصاد الأردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

المراجع العربية

بريهي، فارس (٢٠١٧). الاختلال الهيكلي للميزان التجاري العراقي للمدة (١٩٩٤-٢٠١٤) دِّراسة تحليليّة، **مجلة العلوم الاقتصاديّة والإداريّة**، ١٠١(٢٣): ٣١٩-٣٣٥.

البطاينة، إبراهيم (٢٠١٥). أثر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان مدفوعات الأردن للسنوات (١٩٩٥-٢٠٠٩)، المجلة العربيّة للإدارة، ٣٥(١): ١١٩-١٣٦.

بلقاسم، الزايري (٢٠١٣). **اقتصاديات التجارة الدوليّة**، ط١، بيروت، دار الروافد الثقافيّة.

بهنام، سمير (٢٠١٨). أثر تحرير التجارة الخارجيّة في نمو القطاع الصناعي الأردني للمدة (١٩٩٠-٢٠١٢)، **مجلة تنميّة الرافدين**، ١١٨(٣٧)، ١٧٦-١٨٩.

جويد، رائد (٢٠١٣). النظريّة الحديثة في التجارة الدوليّة، **مجلة الدِّراسات التاريخيّة والحضاريّة**، ١٧(٥): ١٢١-١٣٧.

حسين، عبد الرزاق وعلي، زينة (٢٠١٨). أثر الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري في العراق للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٥، **مجلة تكريت للعلوم الإداريّة والاقتصاديّة**، ٤(٤٤): ١٧٤-١٨٤.

حشيش، عادل(٢٠٠٥). **العلاقات الاقتصاديّة الدوليّة**، الاسكندريّة: دار الجامعة الجديدة.

الحصري، طارق(٢٠١٠). **الاقتصاد الدولي**، ط١، القاهرة: المكتبة العصريّة.

الخانقي، نوري (٢٠١٦). انعكاسات تحرير التجارة على الهيكل الاقتصادي في المجر، **مجلة القادسيّة للعلوم الإداريّة والاقتصاديّة**، ١٨(٢): ١١٧-١٣٢.

خلف، قاسم (٢٠١٧). الميزان التجاري وتنميّة الصادرات غير النفطيّة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠١٠- ٢٠١٦)، **مجلة المحقق الحلي**، ١(١): ٤٧٧-٤٩٨.

داود، حسام(٢٠٠٢). **اقتصاديات التجارة الخارجيّة**، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

السواعي، خالد (٢٠١٧). محددات الميزان التجاري الأردني: نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنيّة الموزعة، **مجلة الزرقاء للبحوث والدِّراسات الإنسانيّة**، ٧(١): ١٣٨-١٤٩.

شفيع، فلاح(٢٠١٨). **التنميّة الاقتصاديّة والتجارة الخارجيّة**، بحث منشور على الرابط: http://www.alnoor.se/article.asp?id=٣٣٩٧٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صغير، تركيّة(٢٠١٥). سياسة **التجارة الدوليّة في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤)**، بحث منشور، كليّة العلوم الاقتصاديّة وعلوم التيسير، جامعة حمه الأخضر بالوادي، الجزائر.

عبد، ناظم وعساف، نزار وأحمد، بهاء الدين(٢٠١٩). قياس وتحليل العوامل المؤثرة في تجارة العراق الخارجيّة مع إيران في إطار نماذج الجاذبيّة للمدة (٢٠٠١-٢٠١٦)، م**جلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصاديّة والإداريّة**، ٢٤(١١): ٤٠٠-٤٢٣.

عبدالمطلب، عبدالحميد (٢٠١١). **النظريّة الاقتصاديّة**: تحليل جزئي وكلي للمبادئ، ط٣، الاسكندريّة: الدار الجامعيّة.

عليمات، محمد وبطاينة، إبراهيم (٢٠١٨) أثر الصادرات الزراعيّة على الميزان التجاري الأردني، **المجلة العالميّة للاقتصاد والأعمال**، ٤(٣): ٣٦١-٣٧١.

الكليدار، قصي(٢٠١٤). تحليل قياسي اقتصادي لتطور التجارة الخارجيّة وأثرها على الدخل القومي في العراق (١٩٥٠-٢٠٠٨)، **مجلة كليّة بغداد للعلوم الاقتصاديّة**، ٤١(١): ٢٣-٥٠.

ابن لغيصم، سعود (٢٠١٦). أثر التجارة الخارجيّة في نمو وتطور الاقتصاد في المملكة العربيّة السعوديّة، **دِّراسات: العلوم الإداريّة**، ٤٣ (٢): ٨٩٥-٩٠٦.

أبو ليلى، زياد وجديتاوي، قاسم (٢٠١٥). مرونات التجارة الأردنيّة، **مجلة دِّراسات العلوم الإداريّة**، ٤٢(٢): ٦١١-٦٢٢.

الكواز، أحمد (٢٠١٦). **التجارة الخارجيّة والنمو الاقتصادي**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

مطر، موسى (٢٠١١). **التجارة الخارجيّة**، عمان: دار صفا للنشر والتوزيع.

مكي، (٢٠١٧). دِّراسة تحليليّة لأثر أهم المتغيرات الاقتصاديّة على مكونات الميزان التجاري الزراعي المصري، **مجلة البحوث الزراعيّة والاقتصاديّة**، ٨(١٢): ٨٥٣-٨٦١.

الوادي، محمود (٢٠٠٩). **الاقتصاد الكلي**، ط١، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع الأجنبيّة

Akoto & Sakyi, (٢٠١٩). Empirical Analysis of the Determinants of Trade Balance in Post-liberalization Ghana

Ali, Shoukat & Naz, Anam & Yaqub, Rana (٢٠١٥). Empirical Analysis of the Determinants of Trade Balance in Post-liberalization Ghana, Historical Research Letter www.iiste.org

Marchand, Odhiambo (٢٠٠٨). The Role of International Trade in Lesotho's Economic Growth: A review. Journal of Oeconomica, ١٢(٥): ٢١١-٢٢٦.

Oskooee & Baek (٢٠١٨) . Asymmetry cointegration and the J-curve: new evidence from Korean bilateral trade balance models with her ١٤ partners

Stojadinovic, Jovanovic (٢٠١٦). Interfepender of international Trade and Investment Flows in the Post – Crises Period, Ekonimika Journal, ٦٢ (٢): ٤٩-٥٩.

Suranovic, S (٢٠١٢) Policy And Theory of International Economics, Policy and Theory of International Economics, by link: http://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/٣.٠/

Wu, Sihong (٢٠١٨). Estimation of the J-Curve: An Empirical Analysis Based on the Trade Balance between Australia and China, International Journal of Trade, Economics and Finance, ٩(٢): ٨٨-٩٥.

Ydyrys, Serikbay & Munasipova, Malika (٢٠١٨). Econometric Analysis of Effect of Oil Price Change, Trade Balance and other Variables on Inflation, International Journal of Energy Economics and Policy, ٨(٤), ١٣٤-١٣٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Ifeyinwa, Anoke &Idenyi, & Odo BigBen, Ogbonna (٢٠١٦). Effect of Exchange Rate Depreciation on Trade Balance in Nigeria, IOSR Journal Of Humanities And Social Science (IOSR-JHSS), ٢١ (٣): ٧٢-٨١.

Zelealem Yiheyis, Jacob Musila(٢٠١٨) . The dynamics of inflation, exchange rates and the trade balance in a small economy, International Journal of Development Issues,

Schumacher, R. (٢٠١٢). Adam Smith's theory of absolute advantage and the use of doxography in the history of economics, Erasmus Journal for Philosophy and Economics, ٥ (٢) , ٥٤-٨٠ .

Maneschi, Andrea (٢٠٠٨). How Would David Ricardo Have Taught the Principle of Comparative Advantage?, Southern Economic Journal, Vol. ٧٤, No. ٤ (Apr., ٢٠٠٨), pp. ١١٦٧-١١٧٦.

Suzuki, K(٢٠١٧). Empirical Test of the Single-and Multiple-Cone Heckscher–Ohlin Model: Evidence on Changes in Production Patterns in the EU ،Journal Economics Literature

Verter, Nahanga, (٢٠١٥). The Application of International Trade Theories to Agriculture, Page Header Logo Mediterranean Journal of Social Sciences, Vol ٦, No ٦ S٤.

Frieden, Jeffry (٢٠١٨). Modern political economy and Latin America: theory and policy, Harvard University Cambridge, MA, United States.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Phillips, P.C. and Perron, P. (١٩٨٨). Testing for a Unit Root in Time SeriesRegression. Biometrica, ٧٥, ٣٣٥-٣٤٦.

Dicky and Fuller(١٩٨١) likelihood ratio statistics for Autoregressive time series with unit root , Econom trica , ٤٩,٤,pp.١٠٥٧.

Dicky and Fuller(١٩٧٩) Distribution of the estimators for Autoregressive time series with unit root , journal of American statistical Association , ٧٤,pp. ٤٢٧-٤٣١.

Green, W.H. (٢٠٠٣) EconometricAnalysis, ٥th Edition, Prentice Hall: UpperSaddle River, New Jersey.

Johansen,١٩٩٥, Likelihood-BasedInference in Cointegrated Vector Autoregressive Models (New York: Oxford UniversityPress).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com